الإدارة المدنية وموظفوها في ضواحي الكوفة حتى القرن الثاني الهجري

د.وئام عدنان النعيمي* **زينب ابراهيم علي****
*جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم التاريخ
**وزارة التربية - مديرية تربية بغداد الكرخ الاولى - متوسطة زينب للبنات

الخلاصة

لقد تم إعداد النظام الإداري الذي خضعت له ولاية الكوفة وضواحيها منذ السنة الأولى من تمصير المدينة (١٧هـ/٦٣٨م) والذي لن يختلف عن ما وضع من أنظمة إدارية لإدارة الأقاليم العربية المفتوحة الأخرى، فقد كان الإشراف على الشؤون الإدارية في الكوفة بيد عامل الكوفة الذي تمتع من خلال أشغاله لمنصبه بشبه استقلال ذاتي ، حيث أنه مسؤول أمام الخليفة ويعمل باسمه لإدارة الولاية وضواحيها، وأن أي اعتراضات موجهة ضده كانت ترفع إلى الخليفة الذي كان يصغي شخصياً لها أو يرسل من ينوب عنه للتحقق منها.

وهكذا فإن الوالي هو المسؤول عن إدارة الولاية وما يرتبط بها من مقاطعات من خلال مراقبة سير الأحكام في النواحي ، وتقليد العمال عليها وفق شروط توفرت فيهم كالكفاية والخبرة والأمانة لاسيما أن صلاحيات عملهم الإداري كانت تقتضي تكليفهم بالإشراف على شؤون ناحيتهم المالية أيضاً.

وعموماً فإن ما جاء من معلومات عن إدارة ضواحي الكوفة ومؤسساتها الإدارية على وجه الخصوص قد لايقدم صورة واضحة عنها خلال حقبة موضوع البحث، ولعل ذلك يعود لاهتمام المؤرخين بتدوين الحوادث السياسية والعسكرية بشكل أدق تفصيلاً عن غيره من الحوادث خاصة عن ولاية مثل الكوفة وضواحيها شكلت ثقلاً سياسياً ودينياً كبيراً في تاريخ الدولة العربية الإسلامية.

وقد كانت إدارة ضواحي الكوفة تتألف من نوعين من الإدارة وهي: الإدارة المدنية وموظفوها، والإدارة العسكرية وموظفوها، غير ان المعنى بالبحث هنا هي الإدارة المدنية وموظفوها.

Civil Administration on the Suburbs of Al–Kufa

Dr. Wiaam Adnan Al-Nu'eimi* **Zainab Ibrahim Ali****
*University of Baghdad - College of Education for Women - History Dept.
**Ministry of Education - Al-Karkh District 1st - Zainab Secondary School

Abstract

We have found through research , that administrative institutions on the outskirts of Kufa and their management is not as important as administrative institution in place that were associated with it and subject to its control ,as it often was express power , or poor (if true) expression , directors of the center for the suburbs , as it became clear to our diversity of those administrative institutions and prominent role in the interest of the affairs of the people and society in all aspects of life , and are the functions and different staff from the highest authority the suburbs represented by house of representatives (the workers) ,then workers abscess and Al-dhaqan and not to mention for other jobs came the actions of Bhaltsier and monitoring economic and social aspects in people s lives ,such as publicans and workers charity and Mahtsiaun , also found through research that social status ,cultural , scientific and managerial expertise have been instrumental in the appointment of staff to assume managerial positions and work assignments on the outskirts of kufa , usually what are the persons and individuals with prestige and efficiency , competence , which helped to stabilize and population growth is evident in the outskirts of Kufa , and because the system of government in Kufa and its suburbs was centrally however the governors of Kufa who met their hand s the powers set representatives and staff profiles administrative components of the outskirts of Kufa ,has undergone these control that power and accountability , which contributed to the provisions of the control center to the suburbs and administrative subordination of the center .

الحدود الجغرافية والادارية لضواحي الكوفة:

تقع الكوفة (المركز) وضواحيها ضمن منطقة سواد العراق الممتد حدوده من الموصل الى عبادان طولاً، ومن القادسية الى حلوان عرضاً[١]، وكان ملوك الفرس تسميه (دل ايرانشهر) أي قلب العراق[٢].

وتقع ضواحي الكوفة في المنطقة التي تعرف بسواد الكوفة التي تشكل مع سواد البصرة سواد العراق، فعن الاصمعي "السواد سوادان، سواد البصرة وسواد الكوفة"[٣].

ان مفهوم السواد قد تطور مع استقرار المسلمين في الامصار الاسلامية فصار السواد يلحق بالمدن التي تحيط به ويسمى بأسمها، كما أصبح السواد في معانيه الاخرى يراد به القرى والمزارع المحيطة بالمدينة[٤]، يقول ابن منظور "والسواد ما حوالي الكوفة من القرى والرساتيق"[٥]، اذ ان لفظة الضواحي تعني من بين معانيها "الضواحي القريبة من المدينة العظمى"[٦]. فذلك يدل على ان سواد المدن الكبرى والامصار يعني ضواحيها القريبة منها.

وعلى ذلك فقد كانت حدود ضواحي الكوفة كبيرة وواسعة نمت وتطورت بمرور الوقت، وقد كان توسعها العمراني هذا نتيجة طبيعية لزيادة عدد سكانها، فالمدينة (المركز) عند نشأتها لم يكن يتعدى تعدادها السكاني العشرين ألف يؤلف أهل اليمن منهم أثنا عشر فيما كان عدد النزاريين ثمانية آلاف[٧]، غير ان سكانها أصبحوا ضعف هذا العدد بمرور الوقت، فقد ذكر ان المساكن في الكوفة قد بلغت في العصر الاموي عشرات الآلاف لكل من مضر وربيعة واليمن وباقي العرب[٨]، فقد كانت الكوفة (المركز) نقطة جذب لقبائل عربية شتى أتتها للسكن من مختلف المناطق، فكان من الطبيعي ان تزدحم المدينة باعدادهم الكبيرة، فضلاً عن ما كان فيها من عناصر سكانية أخرى، مما جعل بعضاً من الخلفاء أو ولاتهم على الكوفة من ان يتخذوا اجراءات لتخفيف الزحام بالعمل على نقل الاعداد الفائضة عن استيعاب المدينة وتشجيعهم للسكن في الضواحي القريبة من المركز، فأستحدثت اعمال ادارية جديدة كما جرى اعمال اخرى ونقل السكان اليها، وبالأخص في العصر الاموي فعلى سبيل المثال لا الحصر، شراء خالد بن عبد الله القسري[٩] خططاً جديدة ما حول الكوفة، وبنى فيها مشاريع ومباني جديدة، ولربما كان ذلك دافعاً شجع القبائل على الانتقال والسكن فيها، فقد حفر نهر الجامع في قرية الجامع وبنى قصراً فيها[١٠]، كما كان لأخيه أسد دوراً في تطوير واعمار قرية عرفت فيما بعد بأسمه، فقيل لها سوق أسد، نقل الناس اليها[١١]. وأصبحت فيما بعد محطة من المحطات المهمة في الطريق البري الواصل بين بغداد والكوفة[١٢]. واعتبرت من ضمن ضواحي الكوفة المهمة.

وقد أستمر التوسع العمراني في ضواحي الكوفة خلال العصر العباسي فبنيت عدة مدن جديدة من قبل خلفاء بني العباس، لعل أشهرها هاشمية الانبار التي أستحدثها ابو العباس السفاح[١٣]. وهاشمية الكوفة التي أكمل بناءها المنصور[١٤].

وهكذا فقد كان لتلك الاجراءات الأثر في احداث التوازن السكاني بين الكوفة (المركز) وضواحيها.

اما اذا أبتدأنا بتحديد ضواحي الكوفة فنجد ان المدينة عند نشأتها كانت تحيط بها مجموعة من طساسيج[١٥] سواد العراق، وهي طساسيج البهقباذات الثلاث الاعلى، والاوسط، والاسفل[١٦]، وتقع الكوفة في أراضي طسوج البهقباذ الاسفل.

وتنتظم ايضاً في عمل الكوفة عدة طساسيج أخرى تكوّن حدودها حدود ضواحي الكوفة، فمن جهة الشمال تمتد اراضي استان العال وطساسيجه وهي مسكن وقطربل وبادوريا والانبار[١٧] ولما كان دير الجاثليق في طسوج مسكن "رأس الحد بين السواد وأرض تكريت"[١٨]، فذلك يعني أن الامتداد الاداري لضواحي الكوفة الشمالية ينتهي في طسوج مسكن عند هذا الدير.

أما في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية من الكوفة (المركز) فتقع طساسيج كورة أستان البهقباذ الاسفل وهي فرات بادقلي، والحيرة والسيلحين، وتعتبر بارق، وهي من اعمال الكوفة ومعدودة من اعمال القادسية في الكورة، حداً فاصلاً ما بين القادسية والبصرة[١٩].

ومن الجدير ذكره ان اراضي ضواحي الكوفة الجنوبية تتاخم حدود أراضي نجد، فعن أبن خرداذبة "اذا خرجت من الكوفة وبلغت العذيب وقعت في ارض نجد"[٢٠]، ولان العذيب معدودة من أعمال البهقباذ الأسفل، لذا فأن الامتداد الاداري لضواحي الكوفة الجنوبية ينتهي عند هذا الموضع والذي يعتبر حد السواد[٢١]، من الجهة الجنوبية.

أما في الجهة الشرقية من الكوفة، فيقع طسوج الجبة والبذاة وهو الى الشرق من نهر الفرات[٢٢] من كورة البهقباذ الاوسط[٢٣] ويقع الى الشرق من الكورة ايضاً طسوج روستقباذ من كورة استان شاذقباذ[٢٤].

اما حدود ضواحي الكوفة من جهتها الجنوبية الشرقية فتتاخم ولاية واسط حتى يفصلها عنها كورة وبليدة جنبلاء وهي من اعمال واسط[٢٥].

ومما يفيد ذكره ان بادية السماوة كانت تشكل الحد الغربي للضواحي وهي الحد الفاصل بينها وبين الشام[٢٦].

الإدارة المدنية وموظفوها:

إن والي الكوفة كان مسؤولاً عن الإدارة العامة في الولاية وما يرتبط بها من الضواحي، فمنطقة سلطته واسعة وبمقدوره أن يصدر الأوامر ويتمتع بسلطات تشريعية ملزمة للمجتمع كله [٢٧]، لذا فقد حرص الخلفاء في الدولة العربية الإسلامية خلال حقبة بحثنا، على اختيار ولاة ممن يثقون بهم من أهل الكفاية والعدل لما ينطوي عليه هذا المنصب من أهمية بالغة بوصفهم ممثلي الخليفة ونواب في حكم الولاية[٢٨].

وقد كان والي الكوفة– شأنه شأن بقية ولاة أقاليم الدولة العربية الإسلامية - تتبعه عدة دوائر تساعده في الإدارة وتطبيق النظام وتنفيذ القوانين، ويأخذ المستخدمون في هذه الدوائر رواتب من الدولة وينفذون أوامر الوالي وبذلك كانوا يعينوه في تثبيت سلطانه[٢٩].

وفيما يلي أهم الوظائف المدنية لضواحي الكوفة حسب ما جاء في مصادرنا المعتمدة:

١- النواب :

وهو اللقب الذي أطلق على القائم مقام السلطان في عامة اموره أو غالبيتها[٣٠]، وقد كانت مسؤولية ولاة الكوفة تمتد لتشمل تعيين العمال على ما يتبعهم من وحدات إدارية[٣١] من الكور والطساسيج نتيجة للارتباط المباشر بين الجانبين، ويرتبط هذا الاختيار بجملة من الشروط والمواصفات التي يجب أن يتوخاها الوالي وهو يختار من سيوليه، ومن أهمها الورع والتقوى والأمانة وأيضاً الخبرة والكفاءة.

وما يمكن تأشيره من ملاحظات عن هذه الوظيفة استناداً إلى ما توفر من معلومات في المصادر التي اطلعنا عليها أنه لم يرد مدلول واضح للفظ الذي أطلق على من يتولاها طوال حقبة بحثنا ، فمرة يطلق عليهم لقب أو لفظة الأمير، كما جاء مثلاً عند ابن سعد عندما ذكر أن سلمان الفارسي عين أميراً على المدائن من قبل الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)[٣٢]، مباشرة وليس من قبل والي الكوفة، وربما قد جاء تعينه من قبل الخليفة نتيجة لما تتمتع به هذه المدينة من أهمية كبيرة باعتبارها بوابة للولاية من جهة الشرق، كما وجدنا أيضاً أن هذا اللقب قد اطلق أيضاً خلال عصر الخلافة الأموية، حينما ولى الحجاج بن يوسف الثقفي عثمان بن قطن أميرا على المدائن وجوخي والانبار لدواعي أمنية خوفاً من وثوب شبيب الخارجي الذي كان يريد دخول المدائن آنذاك التي وصفت بأنها **"باب الكوفة ومن أخذها كان في يده من السواد أكثره"**[٣٣]، وإنما ذلك يؤكد أن صلاحيات تعيين نواب الضواحي قد أصبحت بيد ولاة العراق لا الخليفة في العصر الأموي.

كما وأطلق أيضاً على الذين يتولون إدارة ضواحي الكوفة لقب النواب، وهي اللفظة التي وجدنا أنها قد استخدمت بشكل دقيق خلال المدة التي سيطر فيها المختار بن ابي عبيد الثقفي على الكوفة وضواحيها (٦٦-٦٨هـ/ ٦٨٥-٦٨٧م)، وقد انفرد بذكرها ابن أعثم الكوفي بقوله **"... وأقبل ابن الحر حتى صار إلى هيت وبها يومئذ نائبها"**[٣٤].

ووجدنا في المصادر المعتمدة أن هناك نصوص تشير إلى اطلاق لفظة الوالي أيضاً على من ينوب عن إدارة ضواحي الكوفة، فقد أطلق على متولي ضاحية عين التمر خلال سيطرة مصُعب بن الزبير على الكوفة وضواحيها، فقد جاء عند البلاذري ما نصه **"بسطام بن هبيرة الشيباني وهو والٍ على عين التمر"**[٣٥]، كما وأطلق اللفظ نفسه على من تولى إدارة إحدى قرى السواد من ضواحي الكوفة خلال المدة التي تولى فيها خالد بن عبد الله القسري ولاية العراق لهشام بن عبد الملك، فقد عين خالد شخصاً- ولم يذكر المصدر اسمه- من أهل الشام والياً على هذه القرية [٣٦]، مما يعني أن هذا اللقب قد أطلق على كل من يتولى وحده إدارية سواء كانت صغيرة أم كبيرة، وربما قد جاءت هذه التسمية هنا للدلالة على أهمية تلك الوحدة المعين عليها الوالي، والأمر نفسه ينطبق على من أطلق عليهم لقب أو لفظة الصاحب والتي جرى استخدامها في أوقات مختلفة خلال حقبة بحثنا، فقد أطلق لقب الصاحب على صاحب قرية النجرانية من ضواحي الكوفة [٣٧]، التي سكنها قوم من أهل الذمة القادمين من الحجاز، وذلك يدل على أن إدارة شؤون هذه القرية كانت قد تركت بيد أصحابها من أهل الذمة.

إما بغداد التي كانت قبل بناء مدينة بغداد عند موضعها قرية صغيرة، فقد أطلق على من تولى إدارتها لفظة الصاحب أيضا[٣٨]، في حين كانت الحيرة وهي وحدة إدارية كبيرة ومهمة من ضواحي الكوفة قد أطلق على من تولى إدارتها لقب الصاحب، وقد كان اشهر من شغل هذه الوظيفة عون العبادي صاحب الحيرة سنة (١٨٧هـ/ ٩٠٢م) في عهد خلافة الرشيد[٣٩].

إن عدم ثبات مؤرخينا القدامى على لفظ محدد لنعت المتولي لهذه الأعمال الإدارية ربما يعود إلى أن الأنظمة الإدارية في ذاك الوقت المبكر من عمر الدولة لم تكن قد نضجت بعد، فجاءت هذه المصطلحات بصيغ وتسميات مختلفة لأنها لم تتخذ طابع الاستقرار والثبات، أو أن هذه التسميات تمثل وجهة نظر كتابها فاستعان بما هو شائع في عصره، لكنه مع ذلك يمكن القول أن اللفظ الذي كان أكثر شيوعاً خلال تلك الحقبة هو لقب العامل، ولعل ذلك إشارة صريحة لتطور الألقاب أو المصطلحات السالفة الذكر ووضوحها تدريجياً خلال حقبة موضوع البحث.

ويتردد في مصادرنا استخدام هذا اللقب ومنذ حقبة مبكرة، فيروي الدينوري أن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٣٥-٤٠هـ/ ٦٥٥-٦٦٠م) قد وجه **"عماله إلى البلدان"**[٤٠]، ويذكر طائفة مهمة من هؤلاء العمال الذين عينهم الإمام (عليه السلام) على ضواحي الكوفة ، ومنهم قرظة بن كعب على البهقباذات وبعث قدامة بن مضعون الازدي* على كسكر، وعدي بن الحارث** علي مدينة بهرسير واستانها، وبعث ابا احسان البكري على استان العال، وبعث سعد بن مسعود الثقفي على استان الزوابي[٤١]. وقد كان هؤلاء عمالاً للخراج على ضواحي الكوفة، ومن المرجح انهم قد مارسوا صلاحيات واسعة خلال تلك الحقبة متعلقة بحفظ الامن والادارة.

وعلى عهد بني امية توضح مدلول كلمة عامل واصبحت تطلق على رئيس الناحية الإدارية[٤٢]. الذي ينوب عن والي الكوفة في إدارة شؤون ناحيته (ضاحيته)، فتردد هذا اللقب كثيراً خلال هذا العهد كما تمثل في وجود عامل على الحيرة من قبل الحجاج بن يوسف[٤٣]. كما ويذكر البلاذري اسماء لعدة عمال عينوا من قبل يزيد بن عمر بن هبيرة والي الكوفة لمروان بن محمد، امثال الحجاج بن عمارة، وكان على قطربل وعلي بن عمر الاسدي، وكان عامله على الانبار، وكذلك مروان– ولم يذكر نسبه- عامله على كرخ بادوريا[٤٤].

وقد كانت عملية اختيار هؤلاء العمال أو النواب– أو أياً كانت تسميتهم-تتم وفق ضوابط واعتبارات معينة اهمها كتاب العهد لمن اختير لتولي هذه الوظيفة والذي يتم عرضه من قبل العامل على أهل الوحدة الإدارية التي عين عليها،

فيروى فيما يخدم هذا المعنى أن حذيفة بن اليمان كان قد دخل المدائن بعد أن عين اميراً عليها من قبل الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) **"فاستقبله أهل الأرض والدهاقين فقرأ عهده عليهم"**[٤٥]. ولا نعلم فيما إذا ظل هذا السياق معمولاً به في العصرين الاموي والعباسي، وعلى الأغلب، نعم، إلا إذا استثنينا الأوقات التي تقع بها الضواحي تحت سيطرة الثائرين أو الخارجين على السلطة.

أما طبيعة عمل هؤلاء النواب وما يتوجب عليهم القيام به فأن مطالعة النص الذي سنأتي على ذكره، وتفحصه، والأمعان به كفيل ببيان ذلك لاسيما وأنه ورد في أكثر من مصدر موثوق، ومفاده أن عبيد الله بن المخارق الذي استعمله الحجاج بن يوسف على الفلوجة العليا، طلب من أهل عمله أن يمدوه برجل يكون صاحب خبرة ودراية في أمور الإدارة ليقدم له المشورة والنصح حتى يتخطى مهام عمله بنجاح الذي يجنبه مساءلة الحجاج الذي عينه من دون محسوبية مما يعني أنه لا يمتلك الحسيب الذي يكون له سنداً في مواجهة الحجاج أن هو أخطأ، ومما جاء في قوله: **"إما ها هنا دهقان يعاش بعقله ورأيه ، فقيل لي : بلى ها هنا جميل بن بصبهري، فقلت علي به، فأتاني فقلت: أن الحجاج استعملني على غير قرابة ولا دالة ولا وسيلة فأشر علي، قال: لا يكون لك بواب حتى إذا تذكر الرجل من أهل عملك بابك لم يخف من حجابك، وإذا حضرك شريف لم يتأخر عن لقائك، ولم يحكم على شرفك حاجبك، وليطل جلوسك لأهل عملك يتهيبك عمالك، ويبقى مكانك ولا يختلف لك حكم على شريف ولا وضيع، وليكن حكمك واحداً على الجميع يثق الناس بعملك، ولا تقبل من احد هدية فأن صاحبها لا يرضى باضعافها مع ما فيها من الشهرة"**[٤٦].

ونستطيع من خلال النص السابق الخروج ببعض الملاحظات وهي كما يأتي:

١- إن الحجاج- أو ولاة الكوفة بشكل عام – كانوا يجهدون انفسهم في اختيار من سيولونهم عملاً معنياً ويضعون الشروط والموصفات الأساسية للشخص الذي يختارونه لكي يكون اهلاً لما ولي عليه، ثم انهم يتابعونه متابعة جدية ويتقصون اعماله وتصرفاته بعد التوليه هاجسهم في ذلك خدمة الرعية، فذلك دلالة قول عامل الحجاج الذي استعمل على غير قرابة ولا رشوة للوصول إلى منصبه، واستشارته لمن لهم خبرة في هذه الوحدة الإدارية المعين عليها فيما سيسير عليه من قواعد لادارة ناحيته، مما يعني ادراكه بانه مراقب من قبل الوالي وانه سيتعرض للمساءلة من قبله في أي وقت من الاوقات.

٢- إن التوجيهات التي قدمها جميل بن بصبهري هي بمثابة لائحة عامة وقواعد اساسية في إدارية ضواحي الكوفة بشكل عام، وان حدوث أي خلل في إدارة الضاحية بعد تطبيق هذه القواعد لا يعني وجود خلل في بنود اللائحة نفسها بقدر ما يعني أن هنالك خلل وسوء تصرف من الشخص الذي طبقها. بدليل أن عامل الفلوجة هذا يروي معقباً بعد ذلك فيقول : **"فعملت بوصيته، فجبيتها ثمانية عشر الف الف درهم"**[٤٧]. وذلك دليل نجاحه في إدارة ضاحية مهمة من ضواحي الكوفة ، وأيضاً على حسن اختيار الحجاج لعماله.

٣- يبين لنا النص أن عمل هؤلاء العمال يشمل إدارة الضاحية (الوحدة الإدارية) باجمعها، وان مهمات عمله تقتضي وجود موظفين (عمال) معينين لإدارة الأجهزة الإدارية والمالية في ضاحيته، مع وجود موظفين آخرين ينظمون عمل العامل أو النائب على الضاحية، ومنهم الحجاب مثلاً.

٤- يوفر لنا النص معلومة مهمة عن وجود مجلس لعمال الضواحي ربما يعقد في وقت أو يوم محدد يستمع فيه العامل لشكاوى أهل ناحيته للبت فيها .

ويمكن القول مما سبق أن إدارة الوحدات الإدارية التي تتألف منها كل ضاحية من ضواحي الكوفة كانت تعهد لجملة من الموظفين – سنتحدث عن وظائهم لاحقاً- لكل منهم اختصاصه الذي لا غنى عنه في الضاحية، يعينون من قبل عامل أو نائب الضاحية نفسها.

كما وقد وجدنا ما يشير إلى تدخل الخليفة في بعض الأحيان في عزل أو تعيين عمال الوحدات الإدارية الصغيرة في الضاحية في حالات معينة تستدعي منه إحكام سيطرته على الضواحي، كما حدث حينما عين الخليفة أبو جعفر المنصور سنة (١٤٥هـ/ ٧٦٢م) رجلاً من أهل خراسان يكنى أبا الفضل على القادسية ، وإنما كان ذلك إجراءاً احترازياً لجأ إليه آنذاك لمنع أهل الكوفة من مسانده إبراهيم بن عبد الله بن حسن الذي خرج ثائراً في البصرة[٤٨].

وتؤكد المصادر التاريخية أن الخلفاء وولاتهم على الكوفة وضواحيها تابعوا عمالهم متابعة جدية منذ اختيارهم لعمالهم على الكور والطساسيج سالكين من أجل ذلك مختلف الطرق والوسائل لمتابعتهم،فقد كان الإمام علي (عليه السلام) دائم المراقبة لسلوك عماله من خلال تكليف من يسأل عن سيرتهم مع الرعية وينقل أخبارهم أليه، ومما جاء في هذا الصدد كتبه إلى عماله، فلما جاءته شكوى من دهاقين أحد الأعمال الإدارية – لم يذكر المصدر أسمها – عن سوء إدارة عاملهُ عليها وممارساته التي اتسمت بالشدة والغلاظة مع سكان ذلك العمل، كتب من فوره إلى ذلك العامل يأمره بأتباع نهج عادل معهم قائلاً: **"..فلتكن منزلتك بين منزلتين: جلباب لين بطرف من الشدة من غير ظلم ولا نقص، فأنهم أحيونا صاغرين، فخذ ما لك عندهم وهم صاغرون"** [٤٩]، وفي النص سياسة مهمة ونهج رائع في كيفية إدارة ضواحي الكوفة، هو اللين بقليل من الشدة وحزم بلا ظلم، وفي النص أيضاً تأكيد على التبعية الإدارية للدهاقين- نشير إليهم لاحقاً- لعمال الضواحي ، فضلاً عن ما فيه من أشارة صريحة للمتابعة الشاملة من الخلافة لموظفيها.

ومما جاء أيضاً في متابعة الإمام علي (عليه السلام) لعماله في ضواحي الكوفة كتابه إلى مالك بن كعب الارحبي عامله على عين التمر [٥٠]، يطلب فيه أن يستخلف على عمله من يثق به ويخرج مع طائفة من أصحابه إلى السواد بين دجلة والفرات ويمر بالمدن والكور هناك، وإنما كان هذا تكليف خاص من قبل الإمام له، ربما لثقته به من أجل القيام بجولة تفقدية

للوقوف على أحوال الرعية هناك وسيرة العمال فيهم، فيقول الإمام في نص كتابه: **"أما بعد فاستخلف على عملك، واخرج في طائفة من أصحابك حتى تمر بأرض السواد كورة كورة فتسألهم عن عمالهم وتنظر في سيرتهم حتى تمر بمن كان منهم فيما بين دجلة والفرات، ثم أرجع إلى البهقباذات، وأعمل بطاعة الله فيما ولاك فيها.."** (٥١).

كما وشملت المتابعة الاختبار الشخصي لهؤلاء العمال (النواب) سواء من قبل الخلفاء أو ولاتهم على الكوفة وضواحيها، مثلما فعل الحجاج مع عامله على عين التمر إذ أرسل له كتاب فيه كلام بلغة عربية فصيحة غريبة الألفاظ، فأغتم العامل لذلك، غير أن أيوب بن القرية- وهو من خطباء العرب المشهورين بالفصاحة- فسره له ثم أملى جوابه لكاتب العامل ثم أُرسل إلى الحجاج ، الذي حالما قرأه أمر بإحضار رسائل عامل عين التمر الواردة إليه، فعلم أنه ليس من أسلوب ولا أنشاء عامله، فأرسل الحجاج مستفسراً عن كاتب هذا الجواب، فأعلمه بأنه ابن القرية(٥٢).

وإنما يدل ذلك على أن الحجاج قد اخضع عامله لهذا الأختبار الشخصي رغم علمه بقابلياته وقدراته، حرصاً منه على معرفة الكيفية التي سيتصرف بها هذا العامل في ما إذا كان سيكتفي بقدراته حتى وأن كان عاجزاً عن ذلك، وهو مؤشر على ضيق أفقه وجهله، أو أن سيستعين بذوي الخبرة، وهذا الذي قام به عامله.

فيما لجأ البعض الآخر من ولاة العراق لأتباع إجراءات معينة يتسنى لهم من خلالها مراقبة عمالهم، كما فعل يوسف بن عمر (١٢٥-١٢٦هـ/ ٧٤٢-٧٤٣م) والي العراق لهشام بن عبد الملك، حينما انتخب رجالاً جعلهم أمناء على عماله عرفوا بالقصاص، لأنهم يقصون أثر العمال(٥٣)، فيكون بذلك أكثر إطلاعاً على تصرفاتهم وأكثر قدرة على ضبطهم.

وقد شهدت الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي الأول (١٣٢-٢١٨هـ/ ٧٤٩-٨٣٣م) وجود خلفاء عديدون عرفوا بمقدرتهم الإدارية وكانوا على جانب كبير من الكفاية فباشروا بأنفسهم متابعة عمالهم، وكان الخليفة أبو جعفر المنصور واحداً من هؤلاء الذي كان شديد الحرص ودائم المراقبة لسيرة عماله وحياة الرعية، فَنَصّب العيون وأقام المتطلعين وبث في البلاد والنواحي من يكشف له سيرة عماله وحياة الرعية(٥٤).

وقبل أن نختم حديثنا عن عمال (نواب) ضواحي الكوفة لابد من الإشارة إلى أن الضواحي والقائمين على تصريف شؤونها كانوا الأكثر تأثراً بالاضطرابات السياسية فيها ، فهي أن جاز لنا التعبير خطوط دفاعية بالنسبة لمركز الولاية لذا فأن زخم الحركات الخارجة على السلطة غالباً ما كان يقع على هذه المناطق وأمر مكافحتها مناط بموظفيها، فكثير منهم تعرض للقتل والتنكيل على يد قادة الفتن أو مثيري الاضطرابات، مثلما فعل عبيد الله بن الحر بعامل المختار الثقفي على هيت حينما قام بقتله وانتهاب أموال عمله، كما وقتل عامله على الأنبار واحتوى على بيت المال فيها(٥٥)، أو فيما تعرض له عمال يزيد بن عمر بن هبيرة على ضواحي الكوفة سنة (١٢٩هـ/ ٧٤٦م) حينما قتلوا على يد عمر بن سالم الشيباني الخارجي (٥٦).

٢- الدهاقين:

قبل الحديث عن طبيعة عمل الدهاقين في ضواحي الكوفة، لابد من ألقاء الضوء على استعمال ومعنى كلمة دهقان، لقد جاء في معاجم اللغة أن أصل الكلمة فارسي وعربت إلى دِهْقان، ودُهقان، والجمع دهاقين ومن معانيه: رئيسي القرية والتاجر وزعيم فلاحي العجم ورئيس الإقليم، وأطلق أيضاً على الشخص القوي على التصرف(٥٧)، غير أن المعنى الدقيق لكلمة دهقان هو رئيس القرية(٥٨)، بمعنى صاحبها، لأن هذه الكلمة مستمدة من التسمية الفارسية للقرية، والتي يقال لها (دهكدة) أو (دهخدا) ويطلق على شيخها (ده هكيا) ومنه جاءت كلمة دهقان لتصف صاحب القرية الذي يملك أرضها (٥٩).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الدهقنة نظام إداري كان معروفاً في بلاد فارس قبل الفتح الإسلامي ، ويعود الفضل في تأسيسه إلى أحد ملوك الفرس الساسانيين ويدعى منوشهر* فهو أول من وضع الدهقنة فجعل لكل قرية من القرى دهقاناً وأمر أهلها بطاعته (٦٠) ويمثل هذا النظام السلطة المحلية التي كانت متركزة في أيدي رؤساء القرى(٦١)، وهي الوظيفة الأكثر ثباتاً في إيران، حتى أن رؤساء القرى كانوا يشكلون الطبقة العليا الارستقراطية في المجتمع الفارسي، مستمدين سلطتهم وسيطرتهم من ما امتلكوه أو توارثوه من الأراضي الزراعية الواسعة (٦٢).

انتشر الدهاقين في سواد العراق منذ ما قبل الإسلام وسيطروا على مساحات واسعة من الأراضي أداروا فيها كور وطساسيج سقي دجلة والفرات، فذلك ما تدل عليه النصوص التي تحدثت عن إسلام عدد من دهاقين أرض السواد في أيام الفتح الإسلامي الأول ، فيرد اسم **"جميل بن بصبهري دهقان الفلاليج والنهرين، وبسطام بن نرسي دهقان بابل، والرفيل دهقان العال ، وفيروز دهقان نهر الملك وكوثى"** (٦٣). وبصبهري بن صلوبا دهقان بانقيا (٦٤).

وقد اعتمد هؤلاء اسلوب العمل الاقطاعي في إدارة الأراضي الزراعية فذلك ما نفهمه من نص للطبري يذكر فيه أن الدهاقين اتخذوا من سكان القرى **"خولاً وعبيداً لهم وألبسوهم لباس المذلة"**(٦٥)، وجعلوهم يعملون في الأراضي التابعة لهم، أو بعبارة اخرى كانوا سادة يمتلكون الضياع والقرى وكان الفلاحون تبعاً لهم (٦٦). حيث أن السيادة التي حظوا بها خلال حكم الدولة الساسانية قد اكسبتهم نفوذاً كبيراً على الرعايا من صغار الزراع (٦٧).

لم ينتهي نظام الدهقنة بعد الفتح الإسلامي لأرض السواد، بل وجد العرب المسلمين انفسهم غير قادرين على الاستغناء عن خدماتهم لاعتبارات عديدة اهمها انشغال العرب المسلمين بالفتوحات الإسلامية وتثبيت اركان الدولة كما كانوا لا يمتلكون الا القليل من المعلومات عن طبيعة البلاد والسكان، فقد كتب الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إلى سعد بن ابي وقاص بان لا يعرض لهم ولا يخرج الأرض من ايديهم، كما وأسقط الجزية عن من أسلم منهم (٦٨).

وهكذا فسرعان ما اصبح لهؤلاء الدهاقين سلطة ادارية بما اسند اليهم من المناصب الإدارية وجباية الاموال وذلك بفضل ما كان لهم من معرفة تامة بالبلاد[٦٩]، والسكان[٧٠]، وعلى هذا الأساس فقد تحدد عملهم منذ البداية ، فالدهاقين **"للجزية عن ايديهم ، والعمارة"**[٧١].

إذاً فواجبات الدهاقين في ضواحي الكوفة – كما في غيرها من النواحي – قد كانت مالية بالدرجة الاساس، الا أنها قد تشمل أيضاً تولي الشؤون الإدارية للضاحية المعينين عليها، فقد تولى الدهاقين الذين تصنفهم بعض المصادر بالمتقبلين جمع الضرائب من فلاحي الضواحي المعينين عليها[٧٢]، فيرفعونها إلى خزائن بيت المال، فعلى هذا الاعتبار كانت وظيفة الدهاقين الاصلية أن يتسلموا الضرائب[٧٣]، ولذلك اصبح هؤلاء بطانة الحكومة [٧٤]. أو بتعبير ادق **"ممثلي الحكومة امام حراثي الدولة"**[٧٥]، فيذكر ابن سلام أن المسلمين لما فتحوا ارض السواد، بعث الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف لمسحه، فقدرا الخراج، والجزية على اهله **" ثم حسبا أهل القرية وما عليهم وقالا لدهقان كل قرية: على قريتك كذا وكذا فأذهبوا فوزعوها بينكم، قال : فكانوا يأخذون الدهقان بجميع ما على أهل قريته"**[٧٦]. وبهذا نستطيع أن نؤكد من خلال النص أن من واجبات الدهاقين جباية الضرائب المفروضة على القرية أو الضاحية المعينون عليها بحكم معرفتهم بالبلاد والسكان معرفة جيدة [٧٧]. وتهيئة المبلغ المطلوب دفعه عند الجباية واستيفاءه من الفلاحين كلا حسب ما فرض عليه.

وعلى هذا الأساس فان ولاة الكوفة ابقوا هؤلاء الدهاقين على مسؤولياتهم في إدارة نواحيهم أو قراهم التي كانوا عليها منذ ما قبل الفتح الإسلامي لاسيما المتعلقة بالجانب المالي واستمروا على ذلك حتى فترة متقدمة من حقبة الدارسة ، غير أنهم كانوا في الوقت نفسه مسؤولين امام عمال الخراج الذين استعانوا بهم لجمع الضرائب.

وقد وجدنا نصوصاً عدة تخدم المعنى السابق المتعلق بخبرة الدهاقين في الادارة المالية وطبيعة الأراضي وامكانيتها الزراعية ، فعندما اختطت مدينة الكوفة (المركز) سأل السائب بن الاقرع دهقان الفلوجة جميل بن بصبهري عن أن يختار له مكاناً يختط له فيها فقال له : **"اختر لي مكاناً من القرية ، قال : ما بين الماء إلى دار الامارة، فاختط لثقيف في هذا الموضع"**[٧٨]، أو كما في ما رواه البلاذري عن استعانة يزيد بن المهلب سنة (١٠٢هـ/ ٧٢٠م) بدهقان برس، وهي من ضواحي الكوفة- ليدله على أرض فيها ليغرس النخل والشجر [٧٩].

كما وكانت للدهاقين معرفة جيدة بتقدير الضرائب المفروضة على كل فلاح، وقد ظهرت هذه المعرفة بصورة جلية خلال عملية الجباية التي كانت تتم بالنقود عادة، غير أنه قد لا تتوفر لدى دافعي الضرائب النقود اللازمة بما يضطرهم إلى جباية الضريبة بالنوع وإذ ذاك يحسب الدهاقين سعر المنتوج لكي يتحققوا أنه معادل على الاقل للضريبة المفروضة[٨٠].

ومن الملاحظ أن اسماء الدهاقين في ضواحي الكوفة غالباً ما اقترنت بالضواحي التي عينوا عليها، فتتكرر اسماء جميل بن بصبهري دهقان الفلاليج والنهرين[٨١]، الذي استمر بعمله هذا منذ الفتح الإسلامي لسواد الكوفة وحتى عهد الخلافة الاموي، فعاصر ولاية الحجاج بن يوسف على العراق[٨٢]، ويرد أيضاً اسم بسطام دهقان بابل وخطرنية، والرفيل دهقان العال، وفيروز[٨٣] دهقانة نهر الملك التي اسلمت على عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فأمر بأن تدفع ارضها اليها تؤدي عنها الخراج[٨٤]، مما يشير إلى امتلاك الدهاقين لثروات واسعة من الأراضي . كما ويرد اسم نرسي دهقان الانبار[٨٥] الذي وصفه الدينوري بانه من عظماء دهاقين العراق في خلافة الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام)[٨٦]، وقد استمر دهقانا على ضاحية الانبار حتى صدر من عصر الخلافة الاموي[٨٧].

وقد وجدنا في مصادرنا ما يشير إلى أن هؤلاء الدهاقين كانوا يسيطرون تماماً على الوحدات الادارية – ضواحي الكوفة- المسؤولين عنها منذ الفتح الاسلامي بدليل هم من عقد الاتفاقيات مع القادة المسلمين اثناء الفتح الإسلامي، فيذكر البلاذري أن المسلمين لما اقبلوا يغيرون في ضواحي السواد من جانب دجلة الشرقي صالحهم دهقان مهروذ على جريب من دراهم على أن لايقتل احدا منهم بينما قتل المسلمون دهقان الدسكرة وذلك لانه اتهم بغش المسلمين[٨٨]. وفي النص اشارات مهمة ينبغي الوقوف عندها، اولها توضح أن هؤلاء الدهاقين لم يكونوا مسؤولين عن الحفاظ على اراضيهم ونواحيهم فحسب بل وأيضاً عن حياة الرعية من الفلاحين، لانهم مصدر زراعة الأرض وجبايتها، ومن المحتمل أنهم كانوا يقدمون تقارير وافية عن نواحيهم، خاصة خلال الفترة المبكرة من الفتح الإسلامي لضواحي الكوفة، فيما يخص مساحتها واعداد الفلاحين المشتغلين فيها ونوعية المحاصيل المزروعة فيها، وهي المهام التي استمروا على القيام بها طوال حقبة الدراسة .

كما وجدنا ما يشير إلى أن هذه الوظيفة قد ظلت متوارثة داخل العائلة الواحدة من الدهاقين في ضواحي الكوفة، بمعنى استمرار استعانة ولاة الكوفة وعمالهم في ضواحيها بأبناء الدهاقين من بعدهم، فذلك من جملة ما خرجنا به من استنتاجات مما رواه الصولي عن اجتماع الحجاج بن يوسف بدهاقين السواد للاستفسار منهم عن مقادير الجباية في عهده ومقارنتها بمقاديرها في عهود من سبقوه للوقوف على أسباب تراجع مقاديرها في زمانه بقوله: **كم كان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يجبي السواد ؟ قالوا: مائة الف الف درهم . قال : فكم جباه زياد؟ قالوا : مائة الف الف ، قال : فكم نجبيه نحن اليوم؟ قالوا : ثمانين الف الف. قال: فلم ذلك؟ فقال له ابن جميل بن بصبهري دهقان الفلوجتين: هذا كله لبيتين قالهما شاعركم الحارث بن حلزة قال وما هما ؟ قال لقوله :**

لاتكسعن الشول بأغبارها أنك لا تدري من الناتج
وحبب لأضيافك ألبانها فإن شر اللبن الوالح

فاستعمل عمالكم هذ فخربت الدنيا"[٨٩]. وفي الواقع أننا من خلال النص السالف يمكن الخروج بعدد من الملاحظات المهمة - فضلاً عن ما ذكرناه سلفاً- نذكرها كما يأتي :

١- يشير النص إلى أن خبرة الدهاقين وابناءهم بزراعة الأرض وانواع المزروعات واوقات حصادها والتي توارثوها داخل العائلة الواحدة من الدهاقين هو الذي جعل ولاة الكوفة وعمالهم على ضواحيها يستمرون بالاستعانة بموظفي الجباية من الدهاقين وابناءهم، مما يعطينا انطباعاً على أن اختيارهم لم يأتي على اساس انتماءهم العائلي- باعتبار أن البعض من عوائل الدهاقين كانوا من العوائل الارستقراطية الاقطاعية العريقة- فحسب بل وايضا لخبرتهم الإدارية والمالية والزراعية .

٢- يوضح لنا النص معرفة الدهاقين الدقيقة لمقادير الجباية في أراضي السواد من ضواحي الكوفة في العهود التي سبقت ولاية الحجاج، ما يدل على احتفاظهم بسجلات خاصة لديهم عن الواردات المالية الخراجية للوحدات الإدارية المعينين عليها.

٣- يعطينا النص استنتاجاً لأحد أسباب قلة واردات الخراج في عهد الحجاج والتي فسرها له ابن جميل بن بصبهري دهقان الفلوجة قياساً على قول الشاعر الحارث، والتي يبينها الصولي بقوله أن استعجال العمال في اخذ واردات الأرض ولم يعمروها للعام المقبل قد أضرت بالأراضي الزراعية فقل منتوجها وبالتالي نقص خراجها [٩٠].

كما وقد جاء استعانة ولاة الكوفة بالدهاقين لادارة ضواحي الكوفة من الكور والطساسيج لان محاسبتهم تكون ايسر عليهم، فيذكر عبيد الله بن زياد مبرراً استعانته بالدهاقين " **فوجدت الدهاقيين ابصر بالجباية وأولى بالامانة وأهون عليّ مطالبةً**"[٩١]. ولا شك أن هذا النص يؤكد لنا خبرة هؤلاء بأمور الجباية المالية كما ويفصح عن قدرة الدهاقين على تأدية ما عليهم من التزام مالي إذا ما أخلوا بعملهم .

ومع أنه لا توجد لدينا معلومات صريحة في مصادرنا تصفح عن مقدار ثروات الدهاقيين، إلا أننا يمكن الاستدلال عنها من خلال بعض الاشارات، فيذكر أنه بعد أن فرغ الحجاج من قتال ابن الأشعث في دير الجماجم سنة (٨٣هـ/٧٠٢م) عُرض عليه الأسرى وكان من بينهم فيروز أحد دهاقين ضواحي الكوفة الذي أمر بتعذيبه فلما أشتد عليه العذاب أفصح عن ما لديه من أموال عند الناس وسأل أن يُخرج إليهم ليعرفوا بأنه لا زال حياً حتى يؤدوا الأموال التي عليهم فلما أُخرج صاح بالناس **"من عرفني فقد عرفني ومن أنكرني فأنا فيروز بن حُصين، أن لي عند أقواماً مالاً فمن كان لي عنده شيء فهو له، وهو منهُ في حلٍ، فلا يؤدين منه أحد درهماً.."**[٩٢]، كما ويمكن الاستدلال على مقدار ثرواتهم من الهدايا التي كانوا يقدمونها إلى ولاة الكوفة، فيروي البكري أن الدهاقيين والعمال اهدوا جامات الذهب والفضة لخالد بن عبد الله القسري يوم النوروز[٩٣]، وربما كان تقديمهم لتلك الهدايا بغرض كسب ود الولاة ورضاهم.

كما وقد كانت لهم القدرة بما امتلكوه من ثروات وأموال أن يحملوا عن الولاة ما كانوا يغرمونه من الاموال، فيذكر البلاذري أن الخليفة هشام بن عبد الملك اغرم واليه على العراق خالد بن عبد الله القسري ما بالغ في انفاقه من اموال لاطعام الاعراب، فحملها عنه بعض الدهاقيين [٩٤].

ونظراً لتعامل هؤلاء الدهاقين بالنقود التي يحصلون عليها من الضرائب التي يجمعونها، فقد كانوا بذلك اكبر المتعاملين بالنقد في ضواحي الكوفة، واعظم واكبر المصدرين له، كما وكان بمقدورهم أن يتصرفوا بالعملة أو يتلاعبوا بها [٩٥]. ولعل خبرتهم ومعرفتهم بالنقود دفعت الولاة للاستعانة بهم ليكونوا المسؤولين على ضرب النقود مثلما فعل الحجاج الذي أمر دهقان الصين في واسط[٩٦]، بضرب النقود التي عرفت بالبغلية[٩٧].

ومن المحتمل أن عدداً اخر من الدهاقين قد اودعت إليه مثل هذه المهمة التي تتطلب تقديم السبائك لدور الضرب في الولايات ولتصريف النقود المضروبة والاشرف على نقاوتها وقانونيتها [٩٨]. والمرجح أن ثرواتهم الكبيرة هي التي سهلت لهم أيضاً التعامل بالنقود فضلاً عن استثثارهم بالخراج [٩٩]. حتى تمكنوا من سك العملة، غير أنه علينا أن نوضح أن عملية ضرب النقود من قبل الدهاقين لم تكن لتجري دون اشراف سلطات ولاية الكوفة عليها (الدولة) والتي سرعان ما حصرت عملية ضربها بها وحدها وجعلته من حقها[١٠٠].

ولم يزل الدهاقين يمارسون عملهم الإداري والمالي في ضواحي الكوفة حتى بداية عصر الخلافة العباسي الأول بدليل أن المنطقة التي بنيت فيها بغداد كانت موضعاً لعدد من القرى فصاحب قرية بغداد كان دهقانها أما قرية الوردانية التي اصبح في موضعها – بعد بناء بغداد- مربعة ابي العباس، كانت قرية لجد محمد بن موسى بن الفرات من جهة امه، وانه كان من دهاقين يقال لهم بنو زرارى [١٠١].

وما تقدم يؤكد ما كنا قد ذهبنا إليه سلفاً عن مقدار ما كان يمتلكه هؤلاء الدهاقيين من الثروات بدلالة القرية التي امتلكها جد محمد بن موسى ، كما ويوضح أيضاً نقطة في غاية الاهمية الا وهي احتمال اعتماد الخلافة العباسية في تلك الحقبة على الدهاقين في إدارة الشؤون المالية للوحدات الإدارية الصغيرة دون الكبيرة منها، أي القرى دون الطساسيج وان كنا نرجح أن هذا الأمر قد بدا العمل به منذ مدة سابقة.

وقبل أن نختم حديثنا عن طبيعة عمل الدهاقين في ضواحي الكوفة نجد من الضروري الاشارة إلى أننا اهتدينا إلى ما يوضح وجود نوع من التنظيم أو التكتل– ربما هو اشبه بالتنظيم النقابي في وقتنا الحاضر إذا صح هذا التعبير- بين هؤلاء الدهاقين وانهم قد عهدوا لمن تمتعوا بالحزم والقدرة والكفاية بينهم لتولي امرهم أو رئاستهم، فكانوا يلجأون اليهم ويستشيرونهم في امورهم، وان ذلك قد حدث منذ فترة مبكرة من حقبة بحثنا. فلما قدم الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) إلى الكوفة حشر أهل السواد فلما اجتمعوا أذن لهم، فلما رأى كثرتهم قال: **"اني لا أطيق كلامكم ولا افقه عنكم**

فاسندوا امركم إلى ارضاكم في انفسكم واعمه نصيحة لكم، قالوا : نرسا ما رضى فقد رضيناه وما سخط فقد سخطناه"[١٠٢]، وربما دل تعبير أهل السواد هنا بالدهاقين الذين اجتمعوا لعرض مطالبهم على الامام علي (عليه السلام) فأختاروا من يمثلهم في الحديث ومن هو الأقدر نصيحة بينهم فوقع اختيارهم على نرسى هذا ، وكان من عظماء دهاقين العراق في تلك الحقبة[١٠٣].

ويخدم المعنى السابق أيضاً ما ورد عند الجهشياري الذي يروي قائلاً: **"وكان الحجاج لما قدم العراق ثقل امره على أهل البلاد فأجتمع الدهاقين إلى جميل بن بصبهري** وكان حازماً مقداماً، فشكوا إليه ما يتخوفون من شر الحجاج، فقال لهم خبروني: اين مولده ؟ فقالوا له : الحجاز، قال ضعيف معجب، فأين منشؤه؟ قالوا : الشام . قال : ذاك شر، ثم قال : ما احسن حالكم إذا لم تبتلوا معه بكاتب منكم ، يعني من أهل بابل، فابتلوا بزاذان فروخ ..."**[١٠٤].

٣- عمال الخراج

لقد أدرك العرب المسلمون أهمية الخراج في توفير الموارد التي تؤمن سير الدولة وأعمالها، فولوا جبايته رجالاً أمناء أصحاب كفاية ، وفي الحقيقة أن اهتمام المسلمين بجباية الخراج يعود لفترة مبكرة من حقبة بحثنا تعود إلى البدايات الأولى للفتح الإسلامي لأرض السواد ، فقد كان الأجراء الأول الذي اتخذه خالد بن الوليد بعد أن سيطر على أجزاء من أرض السواد أن بعث عماله على النواحي لجباية خراجها، فيروي الطبري أنه بعث **"عبد الله بن وثيمة النضري فنزل من أعلى الجبل بالفلاليج على المنطقة وقبض الجزية ، وجرير بن عبد الله على بانقيا وبسما، وبشير بن الخصاصية على النهرين، فنزل الكويفة ببانبورا، وسويد بن مقرن المزني إلى تستر...وأط بن أبي اط إلى روذمستان"**[١٠٥] فهؤلاء كانوا عمال الخراج زمن خالد بن الوليد، وإنما كان إرسال خالد لعماله على تلك النواحي يعني: أن هؤلاء العمال قادة عسكريين بالدرجة الأساس وأن إرسالهم لا يعني جباية خراج تلك النواحي (من ضواحي الكوفة) لضبطها مالياً فحسب بل وعسكرياً أيضاً، فضلاً عن أن عمله هذا يدل على عناية وتقدير العرب المسلمين لأهمية الخراج كمورد مادي كبير يمكن الاستفادة منه في تمويل الفتوحات العسكرية في المنطقة آنذاك .

ولما استقام للمسلمين أمر السواد وفتح على يد القائد سعد بن أبي وقاص، ثم اختطت ومُصرت الكوفة، أصبح اهتمام الخلافة أكبر بعملية الجباية.فأقيم إلى جانب والي الكوفة عامل خاص بشؤون الخراج، وقد تولى عمله مستقلاً عن الوالي، ويدعى بوالي الخراج [١٠٦]، ويرتبط مباشرة بالخليفة ، فهو مسؤول أمامه وليس أمام أمير [١٠٧]. أو والي الكوفة.

ويتردد في مصادرنا أسماء لعدد من العمال الذين تولوا الإدارة مع جباية خراج الضاحية التي عينوا عليها في وقت مبكر من حقبة الدراسة، فيرد مثلا تعيين الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) للنعمان بن مقرن على كسكر[١٠٨]، فيما كانت تولية عثمان بن حنيف سنة (٢١هـ/ ٦٤١م) على ما سقى الفرات [١٠٩] .

وقد رأينا سلفاً أن مهمة جباية الضرائب في ضواحي الكوفة قد بقيت بأيدي الدهاقين، لذلك فقد جاء تعيين هؤلاء الموظفين من عمال الخراج ليكونوا حلقة الوصل بين ولاة الكوفة وبينهم ومعهم أهل الأرض من الفلاحين في ضواحيها، فكان من الطبيعي أن تكون مهمة عمال الخراج في ضواحي الكوفة **"استلام الضرائب التي يجمعها الدهاقين ونقلها إلى بيت المال"**[١١٠]، في الولاية.

ولم يكن هؤلاء العمال يؤدون مهام عملهم هذا دون تولية من الخليفة نفسه – وذلك على عهد الخلافة الراشدية- الذي كان يزودهم بتعليمات خاصة بمقادير الجباية، فيروي البلاذري أن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بعث يزيد بن أبي زيد الأنصاري على ما سقى الفرات من الرساتيق والقرى، على نهر الملك وكوثى وبهرسير والرومقان ونهر جوير ونهر درقيط والبهقباذات، وقد زوده بتعليمات مفصلة عن مقدار ما فرض على كل جريب ولمختلف المزروعات [١١١] ، ومن المرجح أن تعيين الإمام علي (عليه السلام) له قد جاء لتحديد مقادير الجباية دون جمعها بدلالة ما نقله نصر بن مزاحم (ت٢١٢هـ/ ٨٢٧م) عن عمر بن سعد أن علياً (عليه السلام) حين قدم من البصرة إلى الكوفة بعث إلى كور وطساسيج ضواحي الكوفة عمالاً للخراج وهم قرظة بن كعب على البهقباذات وبعث قدامة من مظعون الازدي على كسكر، وعدي بن الحارث على مدينة بهرسير واستانها، وبعث أبا احسان البكري على استان العال، وبعث سعد بن مسعود الثقفي على استان الزوابي[١١٢]، فكان هؤلاء عمالاً للخراج اختصوا بالإشراف على الأمور المالية والإدارية للضواحي التي عينوا عليها، فيما تُركت الاختصاصات الأخرى بيد متولوها، فذلك دلالة ما ورد في مصادرنا عن الغارة التي شنها النعمان بن بشير بإيعاز من معاوية بن أبي سفيان على عين التمر، وعليها يومئذ مالك الأرحبي من قبل الإمام علي (عليه السلام)، الذي استنجد بقرظة بن كعب الأنصاري متولي خراج البهقباذات، فاعتذر الأخير عن نجدته متعللاً بكونه متولي خراج وليس معه إلا من يُعينه على إدارة ناحيته، فأستعان مالك بعبد الرحمن بن مخنف وكان والي الحرب فيما يليه قرظة [١١٣]، ويعني ذلك أن هنالك تخصصاً وظيفياً ظهر في إدارة ضواحي الكوفة في الفترة المبكرة من حقبة الدراسة .

ومما يلاحظ أن خلافة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) تنفرد بوفرة المعلومات المتعلقة بعمال الخراج على ضواحي الكوفة، وربما يكون ذلك عائداً على رأي صالح العلي إلى الأحوال الخاصة التي أحاطت خلافته وعناية المؤرخين ببحثها [١١٤].

أما في عهد الخلافة الأموية فترد إشارات عن وجود عمال للخراج في ضواحي الكوفة من الأعاجم، وحسبنا أن نذكر ما تحدثنا عنه سلفاً عن استعانة عبيد الله بن زياد بهم وتبريره لهذا الأمر في أنهم الأقدر على الجباية والاطوع لأوامره [١١٥]. كما ويروي أيضاً أن عامة عمال الخراج في ولاية خالد بن عبد الله القسري كانوا من الدهاقين الأعاجم[١١٦].

فيما وردت إشارات عن أسماء عدد من عمال الخراج من العرب في ضواحي الكوفة في الحقبة التي خضعت فيها ولاية الكوفة وضواحيها لدولة عبد الله بن الزبير ومن الطريف في هذا الأمر أننا وجدنا أسماء طائفة كبيرة منهم في القصيدة اللامية التي كتبها الشاعر عبيد الله بن همام السلولي والتي بعث بها إلى عبد الله بن الزبير يشكو فيها عماله وأصحاب الصدقات في المنطقة الشرقية من دولته وهي في حقيقة أمرها صحفية سوداء سجل فيها أسماء أولئك العمال الذين خانوا الأمانة، باستغلالهم لمناصبهم الإدارية وتجاوزهم على حقوق الآخرين، ويقول مطلع القصيدة :

يـــا بـــن الزبيـــر أميـــر المـــؤمنين ألـــم يبلغـــك مـــا فعـــل العمـــال بالعمـــل

بـــاعوا التجـــار طعـــام الأرض واقتســـموا صـــلب الخـــراج صـــحاحاً قســـمة النفـــل (١١٧)

وهي قصيدة طويلة ومهمة بما ورد فيها من أسماء لطائفة من عمال الخراج والصدقات في ضواحي الكوفة، ومنهم عبد الله بن أبي عصيفير الثقفي وكان على المدائن وهو الذي مات الاحنف بن قيس في داره (في الكوفة)، وحجير بن حجار بن الحر ويقال حجير بن جعيل الجمحي وكان على الزوابي أو الراذانات، ونعيم بن دجاجة كان على أسفل الفرات، وزُحر بن قيس ويقال محمد بن أبي سبرة وكان على جوخي، في أطراف المدائن(١١٨) كما ويذكر البلاذري أسماء لعمال آخرين يرد ذكرهم في القصيدة إلا أنه لا يذكر أماكن عملهم أو ولايتهم(١١٩).

ولم نجد في مصادرنا ما يشير إلى مكانة هؤلاء العمال أو طبيعة عملهم وأن كان المرجح في ذلك كما يدل سياق القصيدة أنهم كانوا عمالاً لجباية الخراج وهو واجبهم الأساسي وبجانبه مسؤوليات أخرى في حفظ الأمن والإدارة(١٢٠).

ومما يلاحظ عليه خلال العصر الأموي وجود عمال خراج من أهل الذمة وربما كان يشتغل بعضهم في جباية الخراج في ضواحي الكوفة فقد كتب الخليفة عمر بن عبد العزيز الى عامله على البصرة يأمره فيه بعزل من كان من العمال من أهل الذمة **"فعزل ابن رأس البغل، وابن زاذ انفروخ، وأقر ازاد مرد بن الهربذ فكتب إليه في عزله فعزله"**(١٢١).

فيما لم نهتدِ في مصادرنا المعتمدة على أسماء لعمال الخراج على كور أو ضواحي الكوفة خلال عهد الخلافة العباسية، إلا ما ذكر عن أسماء عمال الخراج المعينون على خراج الولاية باجمعها(١٢٢)، غير أن الجهشياري يذكر أن سليمان بن عمران كان على خراج السواد أيام خلافة هارون الرشيد(١٢٣). مما يعني اقتصار عمل والي خراج الكوفة آنذاك على الكور والطساسيج التابعة للولاية وهي سواد الكوفة ، ربما دون المركز.

ولما كان عمل والي الخراج هو جباية أموال الخراج في الوحدة الإدارية المكلف بالعمل فيها، ومن ثم إيداعها بيت المال ليتم الأنفاق منها على الضاحية وتسليم الفائض إلى بيت المال المركزي في الولاية، لذا فقد تطلب هذا الأمر وجود بيت مال ودار خراج في كور أو طساسيج ضواحي الكوفة.

فأما بيت المال فكان بمثابة المخزن الذي تودع فيه إيرادات الضاحية من أموال الخراج والصدقة أو غيرها من الموارد المالية الأخرى (١٢٤). ولم تكن تخلو ضواحي الكوفة من وجود بيت المال، ونجد من الغريب أن يشار إلى وجوده وأهميته في سياق الأحداث التاريخية التي ترد في مصادرنا عن الفتن والاضطرابات السياسية حيث تكون ضواحي الكوفة أكثر تأثراً بها وبيوت المال فيها بشكل أدق، التي تتعرض للنهب والسرقة من قبل مثيري تلك الفتن والاضطرابات، كما هو الحال مثلاً حينما انتهبت بيوت المال في ضواحي الكوفة على يد عبيد الله بن الحر الذي شن وأتباعه غاراته على ضواحي الكوفة في أيام المختار بن أبي عبيد الثقفي ومصعب بن الزبير، وفي ذلك يقول البلاذري أن عبيد الله هذا كان قد أغار **"على الأنبار فأخذ ما كان في بيت مالها فقسمه بين أصحابه.... ثم أغار على كسكر فأخذ ما كان في بيت مال عاملها وقتله وقسم بين أصحابه"**(١٢٥)، هذا وقد شملت غاراته أيضاً **"شهرزور وأخذ ما كان في بيت مالها وقاتله عاملها"** (١٢٦)، وهذا ما يرويه ابن أعثم الكوفي أيضاً(١٢٧).

ولا شك أن النصوص السابقة توفر لنا أدلة على ما كان يتعرض له عمال الخراج في ضواحي الكوفة على أيدي مثيري هذه الفتن والاضطرابات من القتل والتنكيل، هذا فضلاً عن ما تؤكده لنا عن أن أموال الخراج الخاصة بالضاحية مع الواردات المالية الأخرى كانت تودع في بيت المال الخاص بالضاحية ليتم الأنفاق منه على إدارة شؤونها وإرسال الباقي إلى بيت المال الرئيسي في الكوفة (مركز الولاية).

ويبدو أن أموال الخراج قبل أن يُذهب بها إلى بيت مال الضاحية كانت تودع في دار الخراج، فهذا ما أهتدينا إليه من قرائتنا للنص الذي أورده الطبري في حوادث سنة (٧٧هـ/ ٦٩٦م) والذي يقول فيه أن اتباع شبيب الخارجي نجحوا في اختراق مدينة سورا : **"حتى انتهوا إلى دار الخراج والعمال في سمّرجة"**(١٢٨) وانتهبوا الأموال التي كانت فيها بعدما تمكنوا من قتل عامل الخراج (١٢٩)، وفي النص إشارات مهمة يمكن الاستدلال منها على أمور عدة أهمها وجود دار للخراج وهي هنا تعني المكان المخصص الذي تجمع فيه الواردات الخراجية دون واردات الضاحية الأخرى، وأن المسؤول عن جبايتها وإحصائها هو عامل الخراج الذي يشتغل بمعيته مجموعة من الموظفين الذين يستلمون الواردات المالية التي تصل إلى دار الخراج، ولأن لفظة سمرجة في اللغة تعني يوم جباية الخراج (١٣٠)، فهذا يعني وجود يوم مخصص لاستقبال الواردات الخراجية والتي يتم احالتها بعد احصاءها إلى بيت المال في الضاحية، ومن المرجح في هذا الأمر أن موضع دار الخراج لن يكون بعيداً عن موضع بيت المال وربما يكون ملاصقاً له.

وحيث أن عامل الخراج في الضاحية يحتاج لأن يقدم تقاريره المالية إلى المسؤول عنه ، وهو هنا متولى خراج الكوفة وضواحيها، فكان ذلك يتطلب وجود كاتب للخراج يساعده ويعاونه في أمور الجباية وتقديرها، وذكر أبن الجوزي

نبذة عن ما يستوجب فيه من الصفات والخبرات فقال **"وأما كاتب الخراج فينبغي أن يكون خبيراً بحفر الأنهار، ومجاري المياه وان يكون عارفاً بالمساحات وان يكون بصيراً بالحساب وكسوره وترتيبه، وان يكون له دراية بعقد الجسور والقناطر والمصالح وان يكون له خبرة بما يدفع من الزرع في الأرض وان يكون بصيراً بأوقات وأحوال الأسعار، وان يكون عالماً بحقوق بيت المال وما يجب له"**(١٣١).

ولم يكن عمال الخراج - أو حتى غيرهم من موظفي الولاية - ببعيدين عن رقابة سلطات الدولة، وكنا قد نوهنا سلفاً عما أجراه الحجاج من اختبار شخصي لعامله وكاتبه على عين التمر لمعرفة قدراتهم وقابلياتهم، وقد عهدت الولاية تلك الأعمال الرقابية لأصحاب البريد الذين برز دورهم الرقابي على المؤسسات المالية في الدولة العربية الإسلامية*، وتظهر لنا هذه الرقابة على عمال الخراج من خلال ما أورده قدامة بن جعفر عما هو مطلوب من صاحب البريد في **"إن يعرف حال عمال الخراج والضياع فيما يجري عليه أمرهم، ويتتبع ذلك تتبعاً شافياً ويستشفه استشفافاً بليغاً وينهيه على حقه وصدقه ويشرح ما يكتب به منه"**(١٣٢).

ولم يقتصر الأمر على الرقابة الإدارية لعمل عمال الخراج في ضواحي الكوفة فحسب بل وأيضاً توعدهم بالعقوبة الصارمة إذا ما اخلوا بشروط توليتهم على اعمالهم وبما منح لهم من الثقة ، فقد كان الخليفة المنصور بما عرف عنه من الحزم وصواب الرأي وحسن السياسة شديد التدقيق في هذه المسألة وخير دليل على ذلك ما توعد به أحد عماله من أهل العراق وقد ولاه **"شيئاً من خراج السواد فأوصاه وتقدم إليه فقال : ما اعرفني بما في نفسك ، تخرج الساعة فتقول : من عال بعدها فلا اجتبر ، اخرج عني وامضي إلى عملك فو الله لنن تعرضت لذلك لأبلغن من عقوبتك ما تستحقه"**(١٣٣).

٤- القضاة :

وهي من الوظائف الإدارية المهمة، لان القاضي **"ميزان الملك ورعيته"**(١٣٤). فهو من يتولى فصل الامور بين المتداعين في الاحكام الشرعية(١٣٥).

وتلك الوظيفة تتطلب فيمن يتولاها أن يكون عارفاً بعلوم الشريعة وحدودها وان يكون خبيراً بالجنايات وإقدارها وأن يعرف احكام الدعاوي والبينات(١٣٦)، لذا فلم يكن ولاة البلدان يستقضون الا من أهل الفضل والمروءة والهيئة والعلم(١٣٧).

وقد كان لمنصب القاضي في الكوفة وضواحيها اهمية خاصة نابعة من كون الكوفة من بين اوائل ولايات الخلافة التي استحدث فيها منصب القاضي كوظيفة رسمية ثابته محددة المعالم من قبل الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الذي باشر بنفسه بتعين القضاة على الامصار، فعين سليمان بن ربيعة الباهلي أول قاض بالكوفة(١٣٨)، وقيل أنه عُين اولاً على قضاء القادسية (١٣٩)، وقيل أيضاً أنه تولى القضاء في المدائن لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه)(١٤٠).

كما وقيل خلاف ذلك، في أن جبير بن القشعم الكندي هو الذي تولى قضاء القادسية اولاً(١٤١). وان سليمان كان على قضاء المدائن(١٤٢)، واياً كان الأمر فالمرجح أن هذه التعيينات جاءت قبل بناء مدينة الكوفة وتمصيرها.

وفي الحقبة المبكرة من موضوع الدراسة كانت امور القضاء بين الناس ضمن صلاحيات والي الكوفة، فعلى العهد الراشدي كان لولاة الاقاليم ولاية القضاء بالاضافة إلى اختصاصاتهم الإدارية إذا لم يعين إلى جانبهم من يتولى امارة القضاء، غير أن تشعب مهام الولاة في الاقاليم التي عينوا فيها جعل من المتعذر عليهم الجمع بين مسؤولياتهم الإدارية وولاية القضاء (١٤٣)، الأمر الذي ادى إلى جعل ولاية القضاء وظيفة رسمية اطلق على شاغلها لقب القاضي واصبح تعينه من صلاحيات الخليفة وبتفويض منه، فكان أول قاض بالكوفة ابو قرة الكندي من قبل الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الذي استقضى من بعده شريح بن الحارث الكِندي (١٤٤) الذي يروي قائلاً : **"لما ولاني عمر توجهت إلى الكوفة فاستقبلني القاضي الذي كان قبلي بالقادسية"**(١٤٥)، ثم أنه عين عبد الله بن مسعود (١٤٦)، على قضائهم وبيت مالهم (١٤٧).

وعلى الرغم من احتفاظ الخلفاء في العصر الراشدي بحقهم في تعيين قضاة الامصار الا أن ذلك لم يمنع في بعض الاحيان من تفويض ولاة الاقاليم في تعيين القضاة (١٤٨)، الا أن هذا الأمر لم نجده في ولاية الكوفة وضواحيها التي استمر فيها حق تعيين القضاة بيد الخليفة(١٤٩).

إما في العصر الاموي فقد اصبح حق تعيين القضاة في ولاية الكوفة وضواحيها من صلاحيات واليها وبتفويض منه(١٥٠).

وفي حقيقة الأمر أن ولاية الكوفة لم تكن لتختلف عن بقية امصار الخلافة طيلة العهدين الراشدي والاموي فيما يتعلق بالنظم القضائية ، فقد كانت ولاية القضاة في الامصار والولايات المعينون فيها تمتد لتشمل ضواحيها الإدارية(١٥١)، وليس ادل على ذلك مما رواه وكيع عن أن شريحاً قاضي الكوفة وضواحيها قد قضى لرجل بقضية في العقر*(١٥٢) وهي من ضواحي الكوفة كما اسلفنا.

ولقد كان لكل من الخليفة والولاة والقضاة حق القضاء والحكم بين الناس ولكن الخلفاء والولاة كانوا ينظرون غالباً فيما يتعلق بالشؤون الادارية والقانون العام، إما القضاة فكانوا ينظرون في القضايا المتعلقة بالاحوال الشخصية من مواريث وزواج او طلاق او شؤون اليتامى والارامل او المعاملات في الاسواق(١٥٣)، لذا كان ينبغي عليهم أن يكونوا على اطلاع واسع بشؤون الحياة الاجتماعية واحوالها العامة ولهم معرفة بالقوانين السائدة بين الناس (١٥٤).

وقد ظل القضاء في ضواحي الكوفة مرتبطاً بالمركز حتى اواخر عهد الدولة الاموية، الا أن هناك بعض النصوص قد اشارت إلى اسماء قضاة عينوا في ضواحي الكوفة سواء القريبة أو البعيدة عن مدينة الكوفة (المركز)، فقد اشار وكيع إلى وجود قاضي على القادسية، فيروى قائلاً **"ضرب رجل دابة رجل فنفخت فقطعت اذنه، فأختصموا إلى**

سليمان بن ربيعة وهو على القضاء في القادسية فقضى أن الضمان على الراكب ، فبلغ ذلك ابن مسعود فقضى أن الضمان على الضارب لانه انما اصاب نفحة ضربته"[١٥٥]. كما ورد عرضاً في ترجمة شفيق بن سلمة ابو وائل (ت٨٢هـ/ ٧٠١م) أن ابنه – ولم يذكر المصدر اسمه- كان قد استُقضي على الكناسة [١٥٦]، وفي النصيين اعلاه اشارة مهمة ينبغي الوقوف عندها، فبما أن القاضي كان عام النظر على الولاية وضواحيها الا أننا يمكن أن نستخلص من خلالهما أنه ربما كان للقاضي في بعض الاحيان نواب يتولون القضاء في ضواحي الكوفة ، وأنه كان دائم المتابعة لاحكامهم القضائية بدلالة رد ابن مسعود للحكم القضائي الذي جاء به سليمان، وعلى ما يبدو أيضاً أن تعيين هؤلاء القضاة في ضواحي الكوفة قد جاء بتفويض من قاض الولاية، إذ يجوز للقاضي أن يستخلف أو يُنيب عنه فأنه ينظر في العمل فأن كان مصراً كبيراً وسواداً كثيراً قضى في المصر واستخلف في السواد لأنه تبع ، فاختص في المتبوع لا بالتابع[١٥٧] ، فهو بحكم التفويض الذي استقضي به يجوز له أن يأمر رجلاً أن يحكم بين الناس لانه **"فوض التصرف إليه على العموم فكان له أن يستخلف"**[١٥٨]. وعلى هذا الأساس فقد كان شريح القاضي يستخلف مسروق الاجدع** على قضاء الكوفة إذا خرج مع زياد بن ابيه إلى البصرة [١٥٩].

واستمر القضاء محتفظاً بخطورته ومكانته خلال العهد الاموي ، فقد كان يجري اختيار القضاة حسب الكفاءة والمقدرة بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى، فبالاضافة إلى اختيار القضاة على الكوفة وضواحيها من أهل العراق [١٦٠]. فقد عين عليها قضاة من أهل الشام أيضاً [١٦١]، ولا غرابة أن نجد اهتماماً بمن يتولى هذه المنصب الاداري المهم حتى في تلك الفترات التي كانت تخرج فيها ولاية الكوفة وضواحيها عن سيطرة الخلافة، كما في الحقبة التي اصبحت فيها الكوفة وضواحيها تحت سيطرة المختار الثقفي، أو تلك الحقبة التي كان فيها مصعب بن الزبير والياً على الكوفة وضواحيها من قبل اخيه عبد الله بن الزبير، فقد كان هؤلاء حريصين على اختيار قضاة اكفاء، فعين المختار شريحاً على قضاء الولاية وضواحيها، ثم أنه عزله وجعل مكانه عبد الله بن عتبة بن مسعود***، ثم استقضى عبد الله بن مالك الطائي[١٦٢]، فيما رغب مصعب بتوليه شريح غير أنه رفض ذلك فكان يقول **"كانت الفتنة فما أخبرت ولا استخبرت"**[١٦٣]، وقد كان رفضه لتولي منصب القضاء دلالة على عدم اعترافه بشرعية السلطة على الولاية آنذاك ، فأستقضى مصعب، سعيد بن نمران الهمذاني [١٦٤] وكان كاتباً للإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)[١٦٥]. ثم عزله ليولي عبد الله بن عتبة بن مسعود فلم يزل قاضياً حتى قتل مصعب [١٦٦]، كما وحرص البعض من قادة المعارضة في تلك الحقبة في أن يتولى القضاء في ولاية الكوفة وضواحيها بنفسه، كما فعل المختار الذي كان **"يجلس في كل غدوة وعشوة فيقضي بين الخصمين فاذا عاقه عائق امر شريحاً القاضي أن يجلس فيقضي بين الناس"**[١٦٧].

ومن خلال دراستنا لما اعتمدناه من مصادر فيما يتعلق بمؤسسة القضاء في الكوفة وضواحيها حتى اواخر عهد الدولة الاموية ، يمكن أن نخرج بجملة من الملاحظات منها:

- اعتماد ولاة الكوفة على نخبة معينة من الفقهاء والتابعين من أهل الكوفة – خاصة- وقد أستقضي البعض منهم لعدة مرات وفي فترات مختلفة من تلك الحقبة، وخير دليل على ذلك، ما سبق أن ذكرناه عن تعيين شريح الكندي على قضاء الكوفة وضواحيها لما يقارب خمساً وسبعين سنة ، عاصر فيها خلفاء الدولتين الراشدية والاموية وحتى خلافة عبد الملك بن مروان.
- فيما امتنع آخرون عن تولي القضاء، فكانوا أحياناً يقيدون ويحبسون أو يعذبون لاجبارهم على تولي هذا المنصب، فيروى مثلاً عن والي الكوفة –في العصر الأموي- يوسف بن عمر أنه اخذ منصور بن المعتمر أبا عتاب الكوفي ليوليه قضاء الكوفة فامتنع فجيء بالقيد لتقييده، غير أنه سرعان ما خلى عنه بعد أن يأس من اقناعه[١٦٨]، وقد كانت أسباب امتناع القضاة عن تولي هذا المنصب الجليل كثيرة، وكان إحداها عدم احترام استقلال القضاء أحياناً من قبل أولي الأمر [١٦٩].
- استعان بعض من خلفاء بني امية بقضاة الكوفة كسفراء ممثلين عن الخلافة لدى ملوك العالم ، فقد وجه الخليفة عبد الملك بن مروان ، الشعبي * في سفارة له إلى ملك الروم [١٧٠].
- بالرغم من أن ولاية القضاء في الكوفة عامة النظر وتشمل ضواحيها ايضاً، غير أننا وجدنا أن هنالك قضاة قد عينوا على بعض من ضواحيها المهمة، ولم يأتي تعيين هؤلاء بصفتهم نواباً عن قاضي الولاية – كما سبق وان ذكرنا في العهد الراشدي– بل كانوا قضاة رسميين، لان تعيينهم قد جاء من قبل والي الكوفة نفسه، فقد ولى يوسف بن محمد الثقفي والي الكوفة في خلافة الوليد بن عبد الملك، يحيى بن سعيد الانصاري قاضياً لبني امية على الحيرة [١٧١]، وعلى ما يبدو أن تلك اشارة على فصل السلطات القضائية للحيرة عن قضاء الكوفة وضواحيها الأخرى، ولعل ذلك يكفينا لان نرجح بوجود قضاة اخرين ربما قد عينوا على ضواحي أخرى من ضواحي الكوفة غير أن المصادر اغفلت الاشارة اليهم.
- حرص ولاة الكوفة على استقضاء من لا يداخله الطمع بالاموال، فولوا اما فقهاء وتابعين تعففوا حتى عن اخذ ارزاقهم مثل مسروق الاجدع [١٧٢]، أو موالي تميزوا برجاحة العقل والتفقه في العلوم الدينية والتشريعية كالقرآن والحديث والسنة ، فضلاً عن امانتهم، فلما استقر رأي الحجاج على اختيار سعيد بن جبير لقضاء الكوفة لم يلتفت لاراء بعض من ادعى بعدم صلاحية غير العرب للقضاء، فعين ابا بردة بن ابي موسى الاشعري بصورة رسمية لكنه اوجب عليه الا يقطع أمراً دون سعيد بن جبير [١٧٣].

ومع اهتمام خلفاء العصرين الراشدي والاموي ، وولاتهم على الكوفة وضواحيها بالقضاء ، الا أن انتقال السلطة للعباسيين احدث تطوراً وتحولاً واضحين في مؤسسة القضاء في الولاية.

وقد كان تعيين القاضي وعزله يصدر عن السلطة المركزية المتمثلة بالخليفة نفسه، كما وكان يخضع في منصبه واحكامه إلى مراقبة هذه السلطة عن طريق ما يرفعه صاحب البريد من اخبار إلى الخليفة [١٧٤]، وربما يكون هذا الأمر نابعاً من مكانه القضاء والقضاة في ولايات الدولة العباسية بشكل عام وليس في ولاية الكوفة وضواحيها فحسب، أو أن انتقال حاضرة الخلافة إلى العراق كان وراء هذا التحول الاداري .

وهكذا فقد عاد ارتباط القاضي في الكوفة وضواحيها بالخليفة بعد أن كان ولاة الكوفة وضواحيها- كما في بقية امصار الخلافة- هم الذين يولون القضاة [١٧٥].

وفي خلال هذا العصر نجد اسماء اشارت اليها المصادر صراحة على انهم قضاة في ضواحي الكوفة، فكان القاضي على الحيرة في خلافة السفاح عبد الله بن شبرمة*[١٧٦]، أما قاضيه على الانبار فكان يحيى بن سعيد (ت ١٤٣هـ/٧٦٠م)[١٧٧]، ثم ربيعة بن ابي عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي [١٧٨]، مما يشير إلى فصل السلطات القضائية لتلك الأعمال عن السلطات القضائية لقاضي الكوفة (المركز).

فيما عين الخليفة ابو جعفر المنصور القاضي يحيى بن سعيد على قضاء هاشمية الكوفة [١٧٩]، وعاصم بن سليمان الاحول**(ت١٤٢هـ/٧٥٩م) على قضاء المدائن [١٨٠]، وذلك قبل أن تبنى بغداد.

وقد كان ابو جعفر المنصور أكثر خلفاء بني العباس حرصاً واهتماماً بالامور القضائية ، فقد حصل في عهده تحديد لصلاحيات القضاة المعينون في الكوفة وضواحيها، فبالاضافة إلى من كان قد عينهم على الكوفة (المركز) وعلى الضواحي فانه قد عين قضاة اخرين اقتصرت سلطاتهم القضائية على النظر في نوعية مُعينة من القضايا، ففي الوقت الذي عين فيه محمد بن عبد الرحمن ابن ابي ليلي*** (١٤٨هـ/ ٧٦٥م) قاضياً على الكوفة ، عين معه عبد الله بن شبرمة (١٤٤هـ/٧٦١م)****، قاضياً على ارض الخراج [١٨١] في الكوفة وسوادها [١٨٢]، وعلى الارجح أن عمله القضائي قد اقتصر على النظر في القضايا الخاصة بأرض الخراج دون غيرها من القضايا. ومما تجدر الاشارة إليه هنا أن هذا النوع من القضايا كان موجوداً في العصر الاموي بدليل امتناع شريح القاضي (ت٨٧هـ/ ٧٠٥م) عن الحكم لرجلين اختصما لديه في أرض خراج[١٨٣]، لكن الرواية لا تشير إلى سبب امتناع شريح عن القضاء فيها كما ولا تشير إلى أن القضية احيلت إلى قاض متخصص في أمور الخراج للنظر فيها، الأمر الذي يدل على أن عملية تنظيم القضاء والتخصص في القضايا كان قد حدث تدريجياً خلال حقبة الدراسة.

ويمكن أن نخلص إلى القول إلى أن قضاة ارض الخراج في سواد الكوفة كان عملهم مركزياً يشمل المركز والضواحي ، فلم نعثر فيما اعتمدناه من مصادر إلى ما يدل على أن هناك قضاة عينوا في ضواحي الكوفة أو كورها الكبيرة للنظر في مثل تلك القضايا.

إما بعد خلافة المنصور وحتى نهاية الحقبة مدة الدراسة فانه يتردد في مصادرنا المعتمدة اسماء لطائفة من قضاة الكوفة دون الاشارة إلى اسماء قضاة عينوا في الأعمال الإدارية لضواحي الكوفة، عدا ما ذكر عن تعيين هارون الرشيد للقاسم بن معن * ****على قضاء الحيرة [١٨٤] وليحيى بن زكريا بن ابي زائدة على قضاء المدائن والذي ظل قاضياً عليها حتى وفاته سنة (١٨٣هـ/ ٧٩٩م)[١٨٥]. ولكن لا يمكن أن نعده من قضاة ضواحي الكوفة لان المدائن قد دخلت ضمن أعمال بغداد في تلك الحقبة ، وربما أن تلك الاشارات كافية للاعتقاد بانه كان هناك قضاة على ضواحي الكوفة رغم اغفال المصادر ذكر اسمائهم.

ومن الجدير ملاحظته خلال العصر العباسي الأول أن عمل القاضي في بعض الاحيان قد يشمل القضاء في ولاية اخرى مع ولايته على قضاء الكوفة، ففي سنة (١٥٨هـ/ ٧٧٤م) جمع الخليفة ابو جعفر المنصور لشريك بن عبد الله النخعي قضاء بغداد مع قضاء الكوفة [١٨٦]، وإن كنا نجهل مبررات عمله هذا لعدم وجود معلومات مؤكدة عن ذلك .

إما بالنسبة للمذاهب الفقهية لقضاة الكوفة وضواحيها، فكما هو معلوم أن تلك المذاهب لم يكن لها وجود خلال الفترة المبكرة من حقبة الدراسة، فكان القضاة في العهد النبوي والراشدي والاموي مجتهدين يفصلون في الدعاوي والخصومات بما اداهم إليه اجتهادهم في المصادر الشرعية [١٨٧].

وحيث أن ظهور المذاهب الفقهية وتبلورها، وكذلك بدء عملية تدوين الكتب الفقهية لم يكن قد تم الا بعد منتصف القرن الثاني الهجري [١٨٨]، فلهذا نجد أن عملية اختيار وتعيين القضاة في الكوفة وضواحيها قد كانت تجري في بادئ الأمر اعتماداً على ثقافة القاضي الواسعة وكذلك معرفته الدقيقة بالعلوم الشرعية والدينية كالقرآن والسنة والفقه، لذا فقد كان أكثر من تولى منصب القضاء في ولاية الكوفة وضواحيها كانوا من الفقهاء، وخير دليل على ذلك تولي شريح الكندي القضاء فيها – كما سبق وأن ذكرنا - فضلاً عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى الذي تولى قضاءها لمدة ثلاث وثلاثين سنة [١٨٩].

الا أن تبلور المذاهب الفقهية خلال عصر الخلافة العباسي الأول قد ادى إلى أن يُعين في كل ولاية قضاة يمثلون احد المذاهب الفقهية ينظرون في حل النزاع الذي يقوم بين من يعتقدون باحد تلك المذاهب[١٩٠].

وفي الحقيقة فأننا يمكن أن نخرج بجملة من الملاحظات المهمة حول المذاهب الفقهية لقضاة الكوفة وضواحيها خلال هذا العصر نجملها بما يلي :

- إن الخلافة العباسية لم تلتزم بتعيين قضاة لمذهب معين، فقد عين على قضاء الكوفة وضواحيها قضاة يمثلون شتى المذاهب، فمن بين الذين عينوا في هذه الحقبة للقضاء، القاضي شريك بن عبد الله النخعي الذي كان على ما تصفه المصادر شيعي[١٩١]، في حين وجدنا أن بعضاً منهم كانوا من تلامذة الامام أبي حنيفة النعمان، ومنهم القاسم بن معن وكان على قضاء الكوفة وضواحيها في خلافة المهدي[١٩٢]، فيما كان على قضاء الحيرة في خلافة الرشيد [١٩٣]. كما قضى للرشيد من تلامذة ابي حنيفة حفص بن غياث على الكوفة (المركز) [١٩٤] وهو من اصحاب وتلامذة ابي حنيفة وواحداً من بين من قال عنهم **"انتم مسار قلبي وجلاء حزني"**[١٩٥].
- لم نجد من غير اتباع المذهب الحنفي الا قلة قليلة ممن تولى قضاء الكوفة وضواحيها من قضاة المالكية، ومنهم يحيى بن سعد وكان على قضاء الانبار للسفاح [١٩٦]، وعين على قضاء هاشمية الكوفة في خلافة ابي جعفر المنصور [١٩٧].

وان كان العباسيون لم يعترفوا بأي مذهب رسمي من المذاهب المعترف بها انذاك الا أن الراجح في انهم اخذوا يرعون الفقهاء رعاية يكفلون بها حماية رسمية لمذهب معين، وخصوا اصحاب ابي حنيفة دون سواهم بعناية خاصة برزت واضحة في تقليدهم منصب قاضي القضاة لابي يوسف الذي كان له تأثيراً واضحاً في نشر الفقه الحنفي [١٩٨].

وكان الاهتمام بالقضاة خلال هذا العصر فيما يتعلق بأمر اختيارهم وتوليتهم وعزلهم قد جعل بعض خلفاء بني العباس يدققون في اختياراتهم فإذا وقع الاختيار على الشخص المناسب للمنصب عينوه ومعه فقيهاً يسانده في قراراته القضائية لضمان تطبيق العدالة والشرائع القانونية حسب المذاهب الفقهية السائدة آنذاك، كما ولم يكن القضاة يستغنون أن يجلس اليهم بعض العلماء يقوموهم إذا اخطئوا [١٩٩].

وقد روي ما يخدم المعنى السابق ، في أن الخليفة هارون الرشيد قد احضر رجلاً ليوليه القضاء – لم يسميه المصدر ولا الجهة التي يروم تعيينه فيها- فقال له الرجل **"اني لا احسن القضاء ولا انا فقيه، فقال الرشيد: فيك ثلاث خلال: لك شرف، والشرف يمنع صاحبه من الدناءة ولك حلم يمنعك من العجلة، ومن لم يعجل قل خطؤه، وانت رجل تشاور في امرك ومن شاور كثر صوابه، واما الفقه فسينظم اليك من تتفقه به ، فولي فما وجدوا فيه مطعناً"**[٢٠٠]. وحيث أن النص يؤكد استعانة الدولة بالفقهاء لتأكيد القرارات القضائية وفقاً للشريعة الإسلامية، إلا أننا وجدنا أن ذلك قد طبق في المؤسسة القضائية في الكوفة وضواحيها منذ وقت مبكر من حقبة بحثنا، بدلالة ما كنا قد اشرنا إليه مسبقاً عن تعيين الحجاج بن يوسف لابي بردة بن ابي موسى الاشعري قاضياً على الكوفة وضواحيها ، لكنه أوجب عليه الا يقطع أمراً دون سعيد بن جبير [٢٠١] وهو من أشهر فقهاء الكوفة .

إما فيما يتعلق بالموضع الذي يعقد فيه القاضي مجلسه للحكم بين المتخاصمين فأن مصادرنا لم تشير إلى إفراد بناية خاصة لعقد جلسات الحكم والقضاء، بل كان دار القاضي أو المسجد الذي كان أكثر المواضع التي اتخذها القاضي مقراً لعقد مجلسه القضائي، ولعل ذلك له ما يبرره لكون المسجد الجامع هو أشهر المواضع في أي بلدة كما وان موقعه لا يخفى على احد [٢٠٢]. وربما لانه يعبر عن روح الإسلام القائمة على العدالة، فضلاً عن كونه اكبر المواضع التي يمكن أن يجتمع فيها سكان البلدة أو الضاحية للصلاة أو الاستماع إلى الخطب[٢٠٣].

ومن بين أشهر قضاة الكوفة الذين اتخذوا مسجدها الجامع مقراً لعقد مجالسهم القضائية كان شريحاً القاضي ، الذي قضى أيضاً في داره [٢٠٤]، ومحارب بن دثار قاضي الكوفة وضواحيها لخالد بن عبد الله القسري الذي اتخذ من أحد زوايا المسجد مقراً لمجلسه [٢٠٥].

فاذا كان مكان القاضي في مدينة الكوفة (المركز) في مسجدها الجامع، فالمرجح أن الأمر نفسه ينطبق على مقر قضاة ضواحي الكوفة، لانه المكان الذي يتم فيه اداء الصلاة فضلاً عن الاستماع للخطب.

وقد كان لمجلس القضاء اصول وقواعد يتم بموجبها عقده ، كما وكانت للقضاة أياماً معينة يقرعون فيها للمتخاصمين فيحددون لكل منهم يوماً للجلوس لحل خصوماتهم، وله يوم يستريح فيه، ويروى أنه كان يوم السبت في زمن ابي حنيفة [٢٠٦].

ولان مسؤولية القاضي كانت تقتضي منه النظر في الخصومات ومعاملات الناس لذا فكان من الطبيعي أن يحتاج في مجلسه إلى عدد من الموظفين يشتركون معه في أنجاز القضايا وضبط مجلس القضاء، وقد حدد الخصاف اهمية أن يتخذ القضاة عموماً موظفين لمجالسهم في وجهين هما **"إن مجلس القضاء مجلس هيبة فلو لم يتخذ الاعوان ربما يستخف بالقاضي فتذهب مهابته الا ترى بانه لا ينبغي للقاضي أن يمشي في السوق وحده لانه يستخف به فتذهب مهابته، والثاني أن القاضي يحتاج إلى إحضار الخصوم ولا يمكنه ذلك بنفسه وهم لا يحضرون بانفسهم ، فيتخذ اعواناً ليحضروا الخصوم مجلس القضاء"**[٢٠٧].

ونجد أن من الضروري الاشارة إلى أن مصادرنا المعتمدة لم تزودنا بوصف لمجالس القضاة ولا موظفيهم في الأعمال الإدارية لضواحي الكوفة ، غير أننا نرجح أنها لم تكن لتختلف عن مجلس القضاء في مدينة الكوفة (المركز) في صفتها وضبطها.

ومن موظفي مجلس حكم القاضي ، الجلواز، وهو من ابرز الموظفين المرافقين للقاضي في مجلسه، والجلواز لغة تعني الشرطي أو التؤرور، والجمع جلاوزة، وجلوزته بين يدي العامل في ذهابه وايابه[٢٠٨]، وهو بذلك يتبع وحدات الشرطة المتخصصة للعمل في المجالس القضائية، وقد أفصحت مصادرنا بمعلومات شحيحة عن طبيعة عمل الجلواز في مجلس القضاء استقينا اكثرها من خلال وصف مجلس شريح القضائي الذي وصف بصورة ادق من مجالس غيره من القضاة، وربما كان ذلك عائد لطول المدة التي تولى فيها القضاء في ولاية الكوفة وضواحيها، كما سبق وان ذكرنا.

ويمكن حصر المهام الوظيفية للجلواز بما يلي:

- المحافظة على الامن والنظام داخل المجلس القضائي بمنع الناس من اساءة الادب والتقدم على القاضي [٢٠٩]، فقد روي عن شريح أنه كان يقوم على رأسه شرطي بيده سوط[٢١٠].
- المناداة على الخصوم، وقد قيل أن **"رجلاً كان يقوم على راس شريح وكان إذا يقدم إليه خصمان ، فيقول : ايكما المدعى فليتكلم"**[٢١١].

وقد كان الجلواز يعرف أيضاً بصاحب المجلس أو العريف[٢١٢]، وقد وردت اشارة صريحة لاسم احد هؤلاء الجلاوزة ، فيما ذكره وكيع في أن إبراهيم النخعي كان جلوازاً لشريح[٢١٣].

وقد كانت اجراءات المحاكمة خلال الحقبة المبكرة من بحثنا تجري شفاهاً في كثير من الأحيان وعلى رؤوس الاشهاد ولم يكن مايصدر من احكام يدون في صحائف أو يسجل في سجلات، حيث كان وجود كاتب للقاضي محدود، وعلى نطاق ضيق*[٢١٤]، وعلى الارجح أن وظيفة كاتب القاضي لم يجري استحداثها بشكل رسمي الا بعد أن استحدث منصب قاضي القضاة[٢١٥].

وقد كان يدخل ضمن عمل قاضي الكوفة وضواحيها مهام أخرى لاسيما في الحقبة المبكرة من موضوع البحث حيث كانت تتداخل بعض الاختصاصات مع بعضها، ولربما انيطت بالقاضي مهام العامل على السوق، فيروى أن شريح القاضي كان قد عين عريفاً على سوق السنانير واخر على سوق الدجاج، فكان أن تولى كل منهما قضية في سوقه، فاظهر عريف سوق السنانير كفاءة ومقدرة عالية في معالجتها فاعجب القاضي شريح بنباهته مما حدا به أن يجمع له السوقين معاً[٢١٦].

ولان القضاة واعوانهم من بين ابرز موظفي الخلافة، بل هم من اجل عمالها لهذا فقد خصص لهم رزق معلوم من بيت مال المسلمين لقاء عملهم في القضاء [٢١٧]، وليست لدينا صورة واضحة عن ارزاق القضاة خلال حقبة الدراسة، غير اننا يمكن أن نقول عنها بأنها كانت متفاوته ومختلفة في مقاديرها، فكان الخلفاء أو ولاة الكوفة يزيدونها أو ينقصونها حسب الظروف، فقد كان رزق شريح قاض الكوفة وضواحيها مائة درهم في الشهر في خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)[٢١٨]، فيما رزقه الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام) خمسمائة درهم في الشهر[٢١٩] لانه كان كثير العيال محتاج إلى هذا القدر من الرزق[٢٢٠]، ولربما قد كانت هذه الزيادة في رزق شريح استثنائية له دون غيره من القضاة الذين عينوا بعده نظراً لما يمر به من ظرف اجتماعي يتطلب من اولي الأمر والسلطة اعانته عليه، بدلالة ما اوردته مصادرنا عن ارزاق قضاة الكوفة وضواحيها خلال عصري الخلافة الاموي والعباسي ، فقد رزق ابن ابي ليلى – وقد تولى قضاء الكوفة لبني أمية والعباس- مائتي درهم في كل شهر [٢٢١].

وفي حقيقة الأمر أن الخلافة العباسية لم تلتزم هي الاخرى بتحديد رزق معلوم للقضاة بشكل عام، فاختلفت أرزاقهم فمرة كانت تزيد واخرى تنقص، قال ابو يوسف مخاطباً الرشيد : **"فأما الزيادة في ارزاق القضاة والعمال والولاة والنقصان مما يجري عليهم فذلك اليك ومن رأيت أن تزيده في رزقه منهم زدت، ومن رأيت أن تحط من رزقه حططت، ارجو أن يكون ذلك موسعاً عليك"**[٢٢٢]. وانما في النص دلالة واضحة على تحكم الخلفاء بمقادير ارزاق ولاتهم وقضاتهم على حد سواء، والذي يتم اجراؤه عليهم من واردات بيت مال المسلمين، فلما سأل الرشيد قاضي قضاته ابا يوسف من أي مصدر يجري ارزاق القضاة والولاة ، اجابه: **"فاجعل ما يجري على القضاة والولاة من بيت مال المسلمين: من جباية الأرض أو من خراج الأرض والجزية..... ولا تجر على الولاة والقضاة من مال الصدقة شيئاً"**[٢٢٣].

وقد امتنع العديد من قضاة الكوفة وضواحيها من استلام ارزاقهم من بيت المال لاعتبارات عديدة، لعل اهمها زهد البعض منهم وتعففهم عن ارزاقهم، فعن القاسم بن عبد الرحمن قاضي الكوفة وضواحيها في ولاية خالد بن عبد الله القسري **"أنه يكره الاخذ على اربع : على قراءة القرآن والاذان والقضاء والمواسم"**[٢٢٤].

فيما امتنع البعض الاخر عن أخذ ارزاقهم رغبة منهم في أن لايكون لسلطة الوالي تأثيراً على قراراتهم القضائية ، فاتخذ بعضهم مهناً خاصة بهم تغنيهم عن رزق القضاء. فيروى عن قاضي المدائن حماد بن دليل أنه كان يبيع البز في مكة[٢٢٥].

وقد تعفف بعض القضاة عن أخذ أرزاقهم في الأيام التي يضطرون للتوقف فيها عن القضاء، كما فعل حفص بن غياث الذي اعاد مقدار من رزقه بما يساوي عن توقفه عن القضاء لمدة خمسة عشر يوماً بسبب مرضه، فدفع لابنه مائة درهم ليمضي بها ويردها إلى عامل بيت المال [٢٢٦].

٥- عمال العشور (العشارون):

وهي من الوظائف الإدارية التي اشارت مصادرنا المعتمدة لتواجد شاغليها في ضواحي الكوفة القريبة من مجاري الأنهار أو ملتقى الطرق التجارية البرية.

وقد استحدث الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في خلافته مورداً مالياً جديداً لبيت مال المسلمين يعتمد على المكوس وهي ضريبة تفرض على البضائع التي تحملها السفن التي تمر بموانئ المسلمين وعلى السلع التجارية التي تنقلها القوافل بين اقاليم الدولة الإسلامية [٢٢٧]، وعلى ما يبدو أن هذه الضريبة قد أقتبست من دول الاعاجم في دار الحرب وما كانت تأخذه من التجار المسلمين، بعد أن كتب أبو موسى الاشعري إلى الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، أن تجار المسلمين إذا دخلوا دار الحرب اخذوا منهم العشر فكتب إليه عمر (رضي الل عنه): خذ منهم إذا دخلوا الينا مثل ذلك

العشر، وخذ من المسلمين من مائتين خمسة فما زاد فمن كل اربعين درهماً درهم، ومن تجار أهل الخراج نصف العشر، ومن تجار المشركين – ممن لا يؤدي الخراج – العشر ويعني أهل الحرب [٢٢٨].

وهكذا فقد عرفت هذه الضريبة بالعشور لانها كانت تجبى من التجار بنسب عشرية من حمولة السفن وقيمة السلع.

ولوحظ فيما ورد في بعض النصوص التاريخية أن جباية عشور ولاية الكوفة وضواحيها كانت موكلة إلى مسؤول يتبعه عدد من الموظفين عرفوا بالعشارين* يمارسون مهامهم في ضواحي الكوفة القريبة من الطرق النهرية أو البرية.

واعتماداً على ما توفر لدينا من معلومات فانه يعود استحداث وظيفة العشار في الكوفة أو ما عرف بصاحب الماصر** إلى الخليفة علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الذي ولى قيس المآصر على مآصر الكوفة، فقيل أنه **"أول من مَصِر الفرات ودجلة فسمي قيس المآصر** [٢٢٩]. وربما دل ذلك على أنه أول عامل متخصص بجباية عشور التجارة في عموم المصر***.

فيما كان اشهر من تولى هذه الوظيفة فيما بعد ، سعيد بن جبير وقد عينه عليها مطر بن ناجية الذي كان والياً على الكوفة من قبل عبد الرحمن بن الاشعث وقت تغلبه عليها ابان ولاية الحجاج بن يوسف على العراق [٢٣٠].

واعتماداً على مصادرنا فقد كان مقر عمل العشارون في المحطات التي اقيمت على الطرق النهرية الهامة المعروفة بالمآصر، أو تلك التي أقيمت عند مداخل الجسور. وقد أنتشر وجودها في مناطق مختلفة من ضواحي الكوفة ، كما هو الحال في المآصر الموجودة في منطقة دير العاقول أو تلك المنتشرة على ضفاف نهر دجلة [٢٣١]، وإنما جاء إقامة مثل هذه المراكز لغرضين ، الأول لحماية السفن التجارية من اللصوص بما يمنع استمرار الملاحة النهرية [٢٣٢]، أما ثانيها وهو الاهم فكان لجباية ضريبة العشور المفروضة على السفن التجارية والسلع والبضائع التي تحملها ، وفي بعض الأحيان كان العامل على الضاحية يحدد مقدار ضريبة العشور، فوضع طارق بن أبي زياد عامل خالد القسري على الحيرة على السفينة ذات الشراع اربع دراهم، وعن كل مصعدة* ثمانية دراهم [٢٣٣]، وهذا يعني أن مقدار الضريبة يختلف من سفينة إلى أخرى حسب نوعها.

وما توفر عن شاغلي هذه الوظيفة من معلومات كان قليلاً ولا يقدم صورة وافية عن مهامهم الوظيفية، غير أنه يمكن من خلال المعلومات المتناثرة في مصادرنا أن نحدد طبيعة عملهم في جباية العشور بما يلي:

- إن عملهم يقتضي جباية العشور حسب جنسية وديانة كل تاجر يمر بتجارته بهم، وقد اسهبت المؤلفات الفقهية في توضيح النسب العشرية المفروضة عليهم، فكان يستوفى من تجار المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر، ومن أهل الحرب العشر [٢٣٤].
- قد ورد ما يشير إلى أن طبيعة عملهم تقتضي منهم الصعود إلى اسطح السفن لمتابعة السلع والبضائع التي تُحمل عليها، فذلك ما يمكن أن نستشفه مما ذكره ابن سعد عن حبيب بن ابي ثابت قال: **"فركب وركبت معه حتى إذا انتهينا إلى المآصر أتانا رجل كان ينحت السفن قبل ذلك لمن كان قبله، فدخل السفينة ومعه محسه *، فقال له سعيد بن جبير: اليك اليك، فاخرجه، ثم نظر سعيد بن جبير وهو أول ما ركب إليه فمن تقدم إليه يومئذ بيع من أهل الذمة فلم يزره شيئاً ولم يكن يرى أن عليهم عشوراً، ونظر من كان من أهل الإسلام فأخذ منهم صدقة ما كان معهم"**[٢٣٥]، والملفت للنظر في هذا النص هو امتناع سعيد عن تعشير بضاعة أهل الذمة، لأنه حسب ما جاء في النص أنه لا يرى أخذ الضريبة منهم، وهذا يقودنا إلى الظن أن العاشر ليس في كل الأحوال كان مُقيداً بلوائح يتوجب العمل بها وأن تقدير الضرائب في بعض الأحيان متروك لتقدير العاشر خصوصاً إذا كان بمثل مكانه سعيد بن جبير، ويعني النص أيضاً أن للعشار اعواناً يتفقدون معه السلع التي بحوزة التاجر، ويرجح أن الذي صعد السفينة قبل سعيد كان يشتغل عوناً للعاشر الذي كان قبله ويبدو أن سعيد لم يكن يثق فيه لذا طلب منه التوقف والمباشرة بالمعاينة بنفسه.
- ولان ضريبة العشر لم تكن تؤخذ من المال أو البضاعة المتاجر بها من قبل التجار إلا مرة واحدة خلال السنة ، وان مر التاجر بهذه البضاعة على عدة عشارين، أي إذا كان المال أو المتاع الذي يحمله التاجر هو بعينه ما كان يحمله في المرة الأولى وقد دفع ما عليه من الضريبة [٢٣٦]، لذا فقد كان من مهام عمل العشارين أن يكتبوا لهؤلاء التجار ببراءة عن ما أخذ منهم، وبما أننا لا نملك نصاً صريحاً يمكننا التثبت من إتباع مثل هذا الإجراء من قبل هؤلاء الموظفين على مآصر ضواحي الكوفة، إلا أنه يمكن الاستعانة بما قد جاء في كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى عامله على مكس مصر، والذي نستدل من خلاله على أن العشارين كانوا يباشرون هذا الإجراء أيضاً في المآصر المنتشرة في ضواحي الكوفة، فقد كتب عمر بن عبد العزيز إليه" **أن انظر من مر عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم ومما ظهر من التجارات... واكتب لهم كتاباً بما تأخذ منهم إلى مثلها من الحول"**[٢٣٧]. والنص واضح وصريح فيما يتعلق بصلاحية هذه الكتب وحسب الضريبة المقررة صالح لمدة سنة، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فانه يجعلنا نفترض بوجود اختام خاصة باسماء هؤلاء العشارين من أصحاب المآصر تحقق الشرعية لمن يختم له بها ببراءته من ضريبة العشور.
- قد وجدنا أن هناك اجراءاً متبعاً من قبل بعض العشارين وهو ما يمكن اعتباره من مهام عملهم، وهو أن يستحلف العشار التاجر المسلم إذا مر بمال أو متاع أو بقر أو غنم أو ابل بانه ادى الزكاة عنها، وإن ذلك يعفيه من دفع هذه الضريبة ، فيما لا يقبل ذلك من التاجر الذمي أو الحربي لانهما لا زكاة عليهما اصلاً[٢٣٨]، ويروي ابن سلام ما يخدم هذا المعنى عن ابو وائل **"مررت بعبد الله من معقل بالسلسلة، وهو على العشور بالقنطرة وهو يحلف الناس، فقلت: يابن معقل، لم تحلف الناس؟ تلقيهم في النار، هلكت ، فقال : اني أن لم أفعل لم يعطوني شيئاً ، ..."**[٢٣٩]، وتواجد

العشارون أيضاً عند مداخل ومخارج الطرق التجارية البرية التي تفصل ضواحي الكوفة عن بقية اقاليم الخلافة الإسلامية، ولان التجارة البرية في الكوفة وضواحيها كانت نشطة طوال العام كونها نقطة لالتقاء الطرق البرية التي توصلها بالمشرق، فقد تطلب ذلك وجود هؤلاء الموظفين عند تلك المداخل والمخارج البرية، و تشير مصادرنا المعتمدة إلى احد تلك المواضع المعروف باسم المردمة، الذي يدل دون شك على أنها مرتفع من الأرض أو سد على نهر الفرات أو على احد قنواته [٢٤٠]، وقد عين عندها موظف يتولى جمع العشور، انفرد الطبري بذكر اسم احدهم كان مسؤلاً عن المردمة في ولاية الحجاج بن يوسف بقوله: **"وبها رجل من حضرموت على العشور يقال له ناجية بن مرثد الحضرمي"**[٢٤١]، كما وينفرد الطبري أيضاً بتحديد الموقع الجغرافي لهذا الموضع – وإن لم يشير إلى ذلك صراحة – وذلك من خلال حديثه عن خط سير شبيب الخارجي، فيذكر أن شبيباً مرّ بأسفل الكوفة بعد مروره بالمردمة، ثم أنه اصطدم باحد اعوان الحجاج القادم إليه من البصرة [٢٤٢]، وهذا يعني أن المردمة تقع ضمن حدود ضواحي الكوفة الجنوبية باتجاه البصرة.

ويظهر أن تعيين موظف للعشور في هذه المنطقة قد جاء لتزايد النشاط التجاري وكثرة القوافل التجارية التي تسلك الطريق البري ما بين الكوفة وضواحيها وبين البصرة، حيث كانت ترد هذا المكان وهو موضع للماء لبني بكر بن كلاب [٢٤٣].

٦- عمال الصدقة

تعتبر الصدقة أو الزكاة من واردات الخلافة المهمة، وهي فريضة نقدية أو عينية مفروضة الاداء على كل من يملك من المسلمين نصاباً مالياً معيناً يتصدق به على مستحقيها الذين حددهم الشرع من ذوي الحاجة [٢٤٤]، وكانت أموال الصدقة تجمع في بيت المال أول أمرها، ثم أفرد لها في العصر العباسي ديوان خاص في دار الخلافة له فروع في سائر الولايات [٢٤٥]. ومنها ولاية الكوفة، ويعين على ديوان الصدقة موظف يسمى بعامل الصدقة يأتي تعيينه من قبل الخليفة مباشرة أو من قبل والي الكوفة، الذي يختار لتأدية مهام هذه الوظيفة من يتوسم فيه الكفاية والامانة والاخلاص والمعرفة بالشريعة الإسلامية وفي الكيفية التي يتم بموجبها قبض الزكاة ثم صرفها على مستحقيها [٢٤٦].

وكانت صلاحية تعيين عمال الصدقة على الكوفة وضواحيها من مسؤولية الخليفة نفسه، إما في العصرين الاموي والعباسي فأصبحت مهمة تعيينهم من واجبات والي الكوفة، فقد عين حمزة بن المغيرة بن شعبة عاملاً على صدقة ارض الكوفة من قبل الحجاج بن يوسف [٢٤٧]، فيما كان الجراح بن مليح على صدقات الكوفة من قبل عيسى بن موسى بن محمد والي الكوفة في خلافة السفاح (١٣٢-١٣٦هـ/ ٧٤٩-٧٥٣م)[٢٤٨].

وقد وجدنا ما يشير إلى أنه كان من حق الخليفة خاصة في وقت مبكر من حقبة الدراسة أن يجمع بين عاملين لقبض اموال الصدقة، وهو الأجراء الذي اتبعه الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام) الذي ولى المسيب بن نجبة الفزاري* على الصدقة بالكوفة **"واشرك في ذلك بينه وبين عبد الرحمن بن محمد الكندي، ثم أنه حاسبهما فلم يجد عليهما شيئاً"**[٢٤٩]، ولربما قد جاء هذا الاجراء من قبل الامام (عليه السلام) حرصاً منه على سرعة جباية تلك الأموال، فضلاً عن جعل كل منهما رقيباً على عمل الاخر.

ويبدو من خلال المعلومات التي هيأتها لنا مصادرنا المعتمدة أن صلاحيات عامل الصدقة خلال العهد الراشدي كانت مركزية تشمل قبض اموال الصدقة في الكوفة (المركز) وضواحيها غير اننا وجدنا أن هنالك موظفين ينوبون عن عامل الصدقة لقبضها في بعض من ضواحي الكوفة وإن هؤلاء يعينون من قبل الخليفة مباشرة، وقد توضح لنا هذا الاجراء بشكل دقيق في خلافة الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) في اثناء الأحداث التي رافقت ارسال معاوية بن ابي سفيان لسراياه للاغارة على الاطراف الغربية من ضواحي الكوفة سنة (٣٩هـ/ ٦٥٩م)، فقد كان مخنف بن سليم على الصدقة لعلي (عليه السلام)، على ارض الفرات إلى أرض بكر بن وائل وما يليها حينما اغار النعمان بن بشير على المنطقة بإيعاز من معاوية [٢٥٠].

ولما أرسل معاوية سرية عسكرية نحو السماوة سارع الإمام علي (عليه السلام) لإرسال ثلاثة انفار من قبله ليصدقوا من في طاعته من قبائل كلب وبكر بن وائل[٢٥١].

وفي الواقع أننا ومن خلال ما تيسر لنا من معلومات فيما اعتمدناه من مصادر يمكن الخروج بعدد من الملاحظات حول عمال الصدقة وجبايتها في الكوفة وضواحيها ومنها ما يشير إلى تعيين عمال متخصصين لجباية اموال الصدقة في كل قبيلة وان هذا التخصص الوظيفي قد ظهر مع بداية عصر الخلافة الأموية، فقد ولى زياد بن ابيه مثلاً ابو بردة بن ابي موسى الاشعري على صدقة اسد وغطفان ، ثم أنه زوده بتعليمات خاصة في اوجه صرف اموال الصدقة ومستحقيها، إذ قال له: **"أنطلق فاعط والصق بأهل الفاقة، ومن أعطيته ورقاً فلا تعطه غنما، ومن اعطيته غنماً فلا تعطه ورقاً، وما وجدت من شغار** ** **فأردده، وما رأيت من امراءة معضولة** ***فانخ إبل صاحبها في العطن*** **حتى ينكحها كفوء..."**[٢٥٢]. وحيث أن الواردات التي كانت تجبى من الصدقة كانت متنوعة ما بين المواد النقدية والعينية، فان النص اعلاه يجعلنا نفترض وجود اعوان مساعدين لعامل الصدقة يعينوه في حمل وتوزيع تلك الاموال على من وجبت عليه الصدقة ، هذا فضلاً عن وجود سجلات خاصة لتدوين اموال الصدقة الموجهة في أبواب انفاقها، وكتاب خاصين بعامل الصدقة، كما وتبين أن مهمة متولي الصدقة لم تكن مالية فقط بل واجتماعية تتضمن اعانة اولئك المطرودين من قبائلهم لأي سبب كان، مع اعانة نساء القبائل اللواتي منعن من الزواج. وإنما ذلك يشير لاهمية هذا المورد المالي في حياة الناس.

وقد ولى زياد ابن ابيه أيضاً عامر بن مسعود الملقب بدحروجة الجعل – لدمامته وقصره- على صدقات بكر بن وائل [٢٥٣].

ولان الصدقات كانت تجبى من الزروع والمواشي على حد سواء ، فقد وجدنا ما يدل على أن هناك عمالاً متخصصين في جباية كل منها، فيروي البلاذري ، أن الحجاج بن يوسف قد ولى حمزة بن المغيرة بن شعبة، صدقة أرض الكوفة ، **"فوضع على الخضرة الزكاة، فقال له موسى بن طلحة، أنه ليس في الخضروات صدقة، فقال الحجاج، موسى افقه من حمزة"**[٢٥٤].

وقد ظلت جباية صدقات الكوفة وضواحيها مع بداية العصر العباسي الأول بيد عامل الصدقة وكنا قد أشرنا لورود اشارة مهمة لاستمرار وجود منصبه لدى البلاذري الذي يؤكد ارتباط عامل الصدقة بوالي الكوفة خلال عهد الخليفة أبي العباس السفاح فيذكر قائلاً : **" كان عامل عيسى على الصدقات الجراح بن مليح"**[٢٥٥].

غير أنه قد حدث تغير في جباية الصدقات في عموم ولايات الخلافة العباسية بعد تلك الفترة، إذ تركت جباية اموال الصدقات بيد عمال الخراج[٢٥٦]، فلم يعد ثمة عامل متخصص بجبايتها، فذلك ما نفهمه مما رواه ابو يوسف عن ذلك ، في أن عمال الخراج كانوا يستعينون بموظفين يبعثونهم لاستحصال أموال الصدقة التي كانوا يتعسفون في جبايتها ويأتون بما لايحل فيها[٢٥٧]، الأمر الذي جعل ابو يوسف يقترح على الخليفة هارون الرشيد بتعيين موظف خاص للصدقات على جميع الولايات، فيقول: **"ومُر يا أمير المؤمنين بأختيار رجل أمين ثقة عفيف ناصح مأمون عليك وعلى رعيتك فوله جميع الصدقات في البلدان ، ومره فليوجه فيها اقواماً يرتضيهم ويسأل عن مذاهبهم وطرائقهم وامانـاتهم يجمعون إليه صدقة البلدان"**[٢٥٨]، وأن طلب أبو يوسف يمثل العودة إلى الآلية التي كانت متبعة في العهود السابقة .

ولم نعثر فيما اعتمدناه من مصادر لاسماء موظفي الصدقة في ولاية الكوفة وضواحيها خلال عهد هارون الرشيد وحتى نهاية حقبة بحثنا، وإنما ذلك يشير إلى إغفال المصادر لاسمائهم.

٧- العامل على السوق (المحتسب):

تمثل الحسبة من الناحية الشرعية أحدى الخطط الدينية المهمة التي تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية على أرضية الواقع [٢٥٩]، فقد جاء في اصطلاح الماوردي أنها **"أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله"**[٢٦٠]، وقد استمدت هذه الوظيفة أُسسها من القرآن الكريم، قال تعالى : **[وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ]*** .

وقد لخص ابن تيمية مهام القائم بأمر هذه الوظيفة في أن له ما ليس في **"خصائص الولاة والقضاة وأهل الديوان ونحوهم"** [٢٦١]، وهي في ضوء ذلك لا ينبغي أن يقصر أمرها ونهيها على حقوق الله وما حده من حدوده بل يشملان في الحسبة حقوق البشر والحقوق المشتركة بين الله وعباده، وعلى هذا الأساس فقد اضطلع خلفاء العهد الراشدي بمهام المحتسب على اعتبار أنهم قدوة حسنة ويد ضاربة لكل من لا يؤدي حقوق الله وعباده[٢٦٢].

وكان للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) دوره المهم في ترسيخ هذه الوظيفة في ولاية الكوفة وضواحيها، من خلال تصحيحه للأوضاع الخاطئة ومنع وقوع الضرر على الناس بتطبيقه للشريعة الإسلامية، فيروى أنه كان يسير في أسواق الكوفة (المركز) وبيده الدرة فينادي مخاطباً أهل السوق وتجارهُ: **"يا معشر التجار خذوا الحق وأعطوا الحق تسلموا ، لا تمنعوا قليل الربح فتحرموا كثيره"** [٢٦٣].

كما وبلغت به الصرامة في تطبيق مهام وظيفة المحتسب إلى الحد الذي أمر فيه بإحراق قرية في ضواحي الكوفة ، كان أهلها يشتغلون في صناعة الخمور وبيعها[٢٦٤].

ولأن وظيفة المحتسب قد بدأت في الأسواق ونمت بنموها وتغيرها[٢٦٥]، لذا فقد كان القائم بمهام هذه الوظيفة يُعرف بعامل السوق أو صاحب السوق، والتي يمكن اعتبارها اصل وظيفة المحتسب، وترد أول إشارة لوجود عامل السوق في ولاية الكوفة إلى زمن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الذي استعمل عبد الله بن عُتبة بن مسعود على السوق، وتلك إشارة إلى أن تعينه قد تم على أسواق الولاية وضواحيها، لأن عبد الله كان من ساكني الكوفة التي استقر وجوده فيها حتى وفاته سنة (٧٤هـ/ ٦٩٣م) في ولاية بشر بن مروان [٢٦٦] ، وقد انتظمت وظيفة المحتسب بشكل رسمي لأول مرة في واسط في عهد ابن هبيرة سنة (١٠٣/ ٧٢١م)[٢٦٧]. غير أن أول إشارة صريحة لوجود وظيفة المحتسب في الكوفة وضواحيها تعود إلى عهد الخليفة أبي جعفر المنصور الذي قلد عاصم بن سلمان الأحول (ت١٤٢هـ/ ٧٥٩م)على حسبة المكاييل والأوزان بالكوفة [٢٦٨]، وقد جاء تحديد المهام الرقابية للمحتسب بالمكاييل والأوزان لما لها من أهمية اجتماعية واقتصادية ودينية ذات صلة بحياة المسلمين[٢٦٩]، وأن كانت مهامه الوظيفية أشمل وأعم من ذلك.

وكانت وظيفة المحتسب من الوظائف المركزية، إذ تمتد مهام من يتولاها لتشمل الكوفة (المركز) وضواحيها، غير أن تشعب وتعدد مجال عمل المحتسب جعلته يتزود ببعض الأعوان الذين يساعدونه على القيام بواجباته [٢٧٠].

ويمكننا تثبيت بعض من مهام المحتسب في الكوفة وضواحيها بما يلي :

١. الأشراف على النظام العام، ومراقبة عمليات البيع والشراء، وضبط الموازين والمكاييل المزورة * والمطففين في الكيل[٢٧١].
٢. المنع عن المنكرات بالقهر كالكسر أو الحرق أو إراقة الخمر مثلاً [٢٧٢].
٣. التهديد بالضرب أو مباشرة الضرب لمرتكبي الخطأ، حتى يمتنع عما هو عليه[٢٧٣]. وهذا الأمر يحتاج إلى الأمام لأنه ربما جر إلى فتنة [٢٧٤].

٤. إزالة معوقات الطرق وتأهيلها للمارة.
٥. مراقبة أهل المهن والصناعات والتأكد من إتقانهم لأعمالهم، ومنع الكذب في المرابحة، والغش في البيوع بإخفاء العيوب، وتدليس السلع على المشتري، كأن يكون ظاهر البيع خير من باطنه[٢٧٥].
٦. عدم إرهاق الدواب وتحميلها ما لا تطيق [٢٧٦].

على الرغم من عدم وضع الدولة الإسلامية للائحة بأسعار السلع والبضائع سيراً على نهج الرسول 6 غير أننا وجدنا أنه كان لصاحب السوق تسعير بعض السلع والبضائع [٢٧٧]وعليه إزاء ذلك الاستعلام عن مستوى الأسعار في كل سوق من خلال أمناء ، ليكون على بصيرة فيما يسعر من السلع وما لا يسعر ، فلم يكن من الجائز التسعير على أهل الحوانيت والأسواق ، الذين يشترون من الجلابين وغيرهم جملة، ويبيعون ذلك على أيديهم مقطعاً مثل اللحم والادم والفواكه[٢٧٨]، وكذلك أصحاب الحرف والصناعات لتفاوت جودة صناعتهم، فيما كان التسعير جائزاً على غيرهم[٢٧٩]، وربما قد جاء معنى التسعير هنا بتحديد ما تساويه كل بضاعة أو تقييمها لئلا يتجاوز التجار وأصحاب الحرف على مقدار قيمتها بما يسبب في ارتفاع أثمانها، خاصة تلك السلع اليومية الاستهلاك كالمواد الغذائية مثل القمح وغيره .

وقد تطورت أعمال المحتسب وزادت اختصاصاته بمرور الوقت فلم تعد تقتصر على ما تقدم ذكره، بل شملت مهامه جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية والثقافية والصحية وتسييرها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية [٢٨٠].

وقد احتفظ المحتسب – خلال حقبة بحثنا- في الكوفة وضواحيها بسلطته القضائية في المخالفات وتنفيذ ما يقضي به فوراً[٢٨١]، وحيث أن إلمامه بمهام وظيفته والقيام بها ببراعة وإتقان وإخلاص أمر يستحق عليه الثناء من العامة والخاصة، فعلى خلافة هارون الرشيد ، كان يقال **"أهل الكوفة اليوم بخير، أميرهم داود بن عيسى**، وقاضيهم حفص بن غياث، ومحتسبهم حفص الدورقي "**[٢٨٢]. فصلاح هذا المثلث الوظيفي من مرافق العدل يعني صلاح الولاية وضواحيها.

الخلاصة :

لقد تبين لنا من خلال البحث، إن المؤسسات الإدارية في ضواحي الكوفة والقائمين على إدارتها لاتقل في أهميتها عن المؤسسات الإدارية في المركز، وأن كانت مرتبطة بها بل وتخضع لرقابتها، كما وأنها في أحيان كثيرة كانت تعبر عن قوة ، أو سوء (إذا صح هذا التعبير) إدارة المركز للضواحي. كما وأصبح واضحاً لدينا تنوع تلك المؤسسات الإدارية ودورها البارز في الاهتمام بالجوانب الخاصة بشؤون الناس والمجتمع في جوانب الحياة المختلفة، وتتمثل بوظائف وموظفين مختلفين من أعلى سلطة في الضواحي ويمثلها النواب (العمال)، ثم عمال الخراج والدهاقين والقضاة ، هذا فضلاً عن وظائف أخرى جاء عمل القائمين بها لتسيير ومراقبة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في حياة الناس ، مثل العشارون وعمال الصدقة، والمحتسب ، كما وتبين لنا من خلال البحث أن المكانة الاجتماعية والثقافية والعلمية والخبرة الإدارية كان لها دور في تعيين الموظفين لتولي المناصب الإدارية ومهام العمل في ضواحي الكوفة، وعادة ما يكونوا من الأشخاص والأفراد ذوو المكانة والكفاءة والمقدرة مما ساعد على استقرار ونمو سكاني واضح في ضواحي الكوفة . ولأن نظام الحكم في الكوفة وضواحيها كان مركزياً بيد ولاة الكوفة الذين اجتمعت بيدهم صلاحيات تعيين النواب وموظفي التشكيلات الإدارية المكونة لضواحي الكوفة، فقد خضع هؤلاء لرقابة تلك السلطة ومحاسبتها مما ساهم في أحيان كثيرة في أحكام سيطرة المركز على الضواحي وإضفاء طابع الوحدة وتبعية الضواحي الإدارية للمركز .

الهوامش

(1) عن حدود السواد ينظر: الأصطخري، ابو اسحاق، ابراهيم بن محمد الفارسي (ت: ٣٤١هـ/٩٥٢م)، مسالك الممالك، مطبعة بريل، (ليدن-١٩٢٧)، ص٧١، المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت: ٣٤٦هـ/٩٥٧م)، التنبيه والاشراف، مطبعة بريل، (ليدن-١٨٩٣م)، ص٣٨؛ الحموي، شهاب الدين بن ابي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت: ٦٢٦هـ/١٢٢٨م)، معجم البلدان، دار صادر، (بيروت-١٩٧٧)، ج٣، ص٢٧٢؛ القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت: ٦٨٢هـ/١٢٨٣م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، (بيروت، د.ت)، ص٤١٩.

(2) ابن خرداذبة، ابو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت: ٣٠٠هـ/٩١٢م)، المسالك والممالك، مطبعة بريل (ليدن-١٨٨٩)، ص٥؛ المسعودي، التنبيه والاشراف، ص٣٦؛ الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٢٧٣.

(3) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٢٧٣.

(4) ابراهيم، ناجية، ريف بغداد دراسة تاريخية لتنظيماته الادارية واحواله الاقتصادية ٥٧٥-٦٥٦هـ/١١٧٩-١٢٥٨م، (بغداد-١٩٨٨)، ص٢٢.

(5) ابو الفضب جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب، دار صادر، (بيروت-٢٠٠٠م)، ج٧، ص٢٩٤. والرستاق: مفردها رستاق، وهي لفظة فارسية معربة، اعطى الحموي تفسيراً لما كانت تعنيه في زمانه قائلاً "في بلاد فارس انهم يعنون بالرساتق كل موضع فيه مزارع وقرى، ولا يقال ذلك للمدن كالبصرة، وبغداد، فهو عند الفرس بمنزلة السواد عند أهل بغداد، وهو أخص من الكورة أو الأستان". معجم البلدان، ج١، ص٣٧-٣٨، ابراهيم، المعايير المميزة للريف والحضر في العصور الاسلامية دراسة تاريخية مقارنة بالمعايير الحديثة، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي، لسنة ١٩٨٨م، مج ٣٩، ج٢، هامش رقم (٥)، ص٤.

(6) ابن ابي حديد، ابو حامد عبد الحميد بن هبة الله (ت: ٦٥٦هـ/١٢٥٨م)، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد ابو الفضل، ط٢، دار الجيل، (بيروت-١٩٦٦)، مج٤، ج٧، ص٢٦٧.
(7) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت: ٢٧٩هـ/٨٩٢م)، فتوح البلدان، تح: عبد الله أنيس الطباع وعمر انيس الطباع، مؤسسة المعارف، (بيروت-١٩٨٧)، ص٣٨٩، الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٤٩٢.
(8) الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٤٩٢.
(9) خالد بن عبد الله بن أسيد القسري من بجيلة، أمير العراق، وأحد خطباء العرب يماني الاصل من اهل دمشق، ولي مكة سنة ٨٩هـ للوليد بن عبد الملك ثم ولاه هشام بن عبد الملك العراق في أول ولايته سنة ١٠٥هـ فأقام بالكوفة الى أن عزله هشام عنها سنة ١٢٠هـ وولى مكانه يوسف بن عمر الثقفي وأمر بمحاسبته فعذبه يوسف بالحيرة ثم قتله ايام خلافة الوليد بن يزيد. البلاذري، جمل من أنساب الاشراف، تح: سهيل زكار ورياض زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، (بيروت-١٩٩٦)، ج٩، ص٣١-٧٤.
(10) البلاذري، فتوح البلدان، ص٤٠٢.
(11) البلاذري، فتوح البلدان، ص٤٠٢.
(12) ابن رستة، الاعلاق النفسية، ص١٥٩.
(13) البلاذري، فتوح البلدان، ص٤٠٣.
(14) الطبري، محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ/٩٢٢م)، تاريخ الرسل والملوك، دار الكتاب العربي، (بغداد-٢٠٠٥م)، ج٥، ص٢٤٣.
(15) ومفردها طسوج، وقد أستخدمت هذه اللفظة في سواد العراق أيام الاحتلال الفارسي الساساني اذ قسم العراق آنذاك الى أثنتي عشرة كورة وستين طوسجاً، وأستمر هذا التقسيم قائماً بعد الفتح الاسلامي، وأضيفت بعض التعديلات عليه. ينظر: الحموي، معجم البلدان، ج١، ص٣٦-٣٧.
(16) ماسنيون، لويس، خطط الكوفة وشرح خريطتها، ترجمة تقي محمد، تحقيق كامل سلمان الجبوري، مطبعة الغري، (النجف-١٩٧٩)، ص٣١.
(17) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص٧.
(18) البكري، ابو عبيد الله بن عبد العزيز الاندلسي (ت: ٤٨٧هـ/١٠٩٤م) معجم ما أستعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة-١٩٤٧م)، ج٢، ص٥٧٢؛ الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص٥٠٣.
(19) الحموي، معجم البلدان، ج١، ص٣١٩.
(20) المسالك والممالك، ص١٢٦.
(21) الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٩٢.
(22) ما سنيون، خطط الكوفة، ص٣٤.
(23) ابن حرداذبة، المسالك والممالك، ص٨.
(24) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٧٩.
(٢٥) الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص١٦٨.
(٢٦) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٢٤٥.
(٢٧) العلي،صالح احمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري ،دار الطليعة للطباعة والتشر (بيروت، ١٩٦٩)، ص١١١، ١١٢.
(٢٨) صالح ،خولة عيسى، الرقابة الإداريةوالمالية في الدولة العربية الاسلامية ،بيت الحكمة(بغداد،٢٠٠٠) ص٩١.
(٢٩) العلي ، التنظيمات الاجتماعية ، ص١١٢.
(٣٠) القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م) صبح الاعشى في صناعة الانشى،دار الكتب المصرية (القاهرة، ١٩٢٢)، ج٥، ص٤٥٣.
(٣١) فوزي ، عمر فاروق، تاريخ العراق في عصور الخلافة الإسلامية ١-٦٥٦هـ/ ٦٢٢-١٢٥٨م، مكتبة النهضة (بغداد، ١٩٨٨)، ص٢٢.
(٣٢) محمد(ت٢٣٠هـ/٨٤٤م)الطبقات الكبرى،دار الصياد(بيروت،١٩٨٥)ج٦، ٣١٩.
(٣٣) ابن الأثير،عز الدين بن الحسن بن علي الشيباني(ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م) الكامل في التاريخ،تحقيق علي شيري،دار احياء التراث (بيروت، د،ت) ج٤، ص٧٦.
(٣٤) ابي محمد بن احمد(ت٣١٤هـ/٩٢٦م) الفتوح، تحقيق علي شيري،دار الاضواء للطباعة والنشر(بيروت،١٩٩١) ج٦، ص٢٧٣.
(٣٥) ابو العباس بن يحيى بن جابر(ت٢٧٩هـ/٨٩٢م) جمل من انساب الاشراف، حققه وقدم له سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت، ١٩٩٦) ج٧ ، ص٣٦.

(٣٦) البلاذري ، جمل من أنساب الاشراف ، ج٩، ص١٩؛ يأتي عند الطبري بصفة عامل . ابو جعفر بن جرير (ت٣١٠هـ/٩٢٢م) تاريخ الرسل والملوك المعروف بتاريخ الطبري،دار الكتاب العربي(بغداد،٢٠٠٥)، ج٤، ص٤٦٦.

(٣٧) قدامة، ابو الفرج بن جعفر الكاتب (ت٣٢٠هـ/٩٣٢م)، الخراج وصنعة الكتابة، شرح وتعليق محمد حسين الزبيدي، دار الحرية للطباعة والنشر (بغداد،١٩٨١)، ص٢٧٣.

(٣٨) الطبري ، تاريخ الرسل، ج٥، ص٢٤٦.

(٣٩) المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين بن علي(ت٣٤٦هـ/٩٥٧م)مروج الذهب ومعادن الجوهر،الشركة العالمية للكتاب (بيروت،١٩٨٩)، ج٢، ص٣٢٨؛ الطبري، تاريخ الرسل، ج٥، ص٤١٥.

(٤٠) ابو حنيفة احمد بن داود (ت٢٨٠هـ/٨٩٥م) الأخبار الطوال،تحقيق عبد المنعم عامر،مراجعة جمال الدين الشيال،وزارة الثقافة والارشاد القومي (د،م/د.ت) ص١٥٣.

* جاء اسمه عند البلاذري والدينوري (قدامة بن عجلان الازدي). جمل من انساب الاشراف، ج٢، ٣٨٨؛ الاخبار الطوال، ص١٥٣. ينظر ترجمته أيضاً: ابن الاثير، اسد الغابة، ج٤، ص٣٧٥-٣٧٦.

** عدي بن الحارث: هو عدي بن الحارث بن رويم بن عبد الله بن سعد ولاه الامام علي (عليه السلام) بهرسير وقد قتل الامام وهو عليها، فأقره من بعده الحسن بن علي (عليه السلام). ابن الكلبي، هشام بن المنذر بن محمد ابن السائب (ت٢٠٤هـ/ ٨١٩م)، جمهرة النسب، تحقيق محمود فردوس العظم، قدم له سهيل زكار، قراءه حسن مرزة، دار اليقظة (دمشق، د.ت) ج٢، ص١٣؛ ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن سعيد (ت٤٥٦هـ/ ١٥٦٤م)، جمهرة انساب العرب، نشر وتحقيق إ. ليفي. بروفنسال ، دار المعارف (مصر ، د.ت) ص٣٠٦.

(٤١) ينظر: ابن مزاحم،نصر المنقري(ت٢١٣هـ/٨٢٨م)،وقعة صفين،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،دار الجيل (بيروت،١٩٩٠) ص١١؛ الدينوري ، الاخبار الطوال، ص١٥٣.

(٤٢) حسن، حسن ابراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط١٤، دار الجيل (بيروت، ١٩٩٦)، ج١، ص٣٦٩.

(٤٣) كان مالك بن أسماء بن خارجة الفزاري عاملاً للحجاج على الحيرة ، غير أنه قد عزله لشيء رآه عليه. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٧، ص٢٣٢.

(٤٤) جمل من انساب الاشراف، ج٩ ، ص٢٨٣.

(٤٥) ابن بدران، عبد القادر، تهذيب تاريخ دمشق الكبير لثقة الدين ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دار المسيرة (بيروت،١٩٧٩) ، ج٤، ص١٠٣.

(٤٦) الجاحظ ، رسائل الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي (القاهرة، ١٩٦٤) ج٢، ص٣٢؛ لقد وردت الرواية باختلاف بسيط لدى: الجهشياري، ابي عبد الله محمد بن عبدوس(ت٣٣١هـ/٩٤٢م) كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وابراهيم الابياري وعبدالحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده (القاهرة،١٩٣٨)، ص٤٠- ٤١؛ المسعودي ، مروج الذهب ، ج٢، ص١٣٣.

(٤٧) الجهشياري ، الوزراء والكتاب، ص٤١.

(٤٨) الطبري ، تاريخ الرسل، ج٥، ص٢٥٣.

(٤٩) أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم (ت١٨٣هـ/٧٩٩م) الخراج، دار المعرفة (بيروت،د.ت) ص١١٨؛ اليعقوبي، احمد بن يعقوب بن وهب بن واضح (ت٢٩٢هـ/٩٠٤م) تاريخ اليعقوبي، تحقيق عبد الاميرمهنا، منشورات مؤسسة الاعلى للمطبوعات (بيروت،١٩٩٢)، ج٢، ص١٠٧، وقد ورد النص عنده باختلاف بسيط.

(٥٠) ابن هلال الثقفي، ابو اسحاق ابراهيم بن محمد (ت٢٨٣هـ/٨٩٦م) الغارات او الاستغارات، حققه وعلق عليه عبد الزهرة الحسيني الخطيب، دار الاضواء(بيروت،١٩٨٥) ج٢، ص٣٠٩.

(٥١) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص١٠٩.

(٥٢) ابن خلكان، ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد (ت٦٨١هـ/١٢٨٢م) وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان،تحقيق احسان عباس، دارصادر (بيروت،١٩٩٤) ج١، ص٢٥١؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٦، ص٤٣.

(٥٣) كان من بين من عينهم مطر من فيل والحارث بن الأعور. البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، ج٩، ص٢٨٣.

(٥٤) ينظر : اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٣١٦؛ صالح، الرقابة الإدارية، ص٦٨-٧٠.

(٥٥) ابن أعثم الكوفي، الفتوح، ج٦، ص٢٧٣.

(٥٦) البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، ج٩، ص٢٨٣.

(٥٧) الجواليقي، ابي منصور موهوب بن احمد بن محمد بن الخضر (ت٥٤٠هـ/ ١١٤٥م)، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق ف . عبد الرحمن ، دار القلم (دمشق،١٩٩٠) ص٣٠٢-٣٠٣.

(٥٨) شير،ادي الألفاظ الفارسية المعربة دار العرب للبستاني(القاهرو،١٩٨٨)، ص٦٨؛ المصري، حسين مجيد، المعجم الفارسي العربي الجامع، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة، ١٩٨٤)، ص١٦٧.

(٥٩) التونخي، محمد ، المعجم الذهبي، فارسي عربي(بيروت، ١٩٦٩)ص٢٨٥؛ المصري، المعجم الفارسي العربي، ص١٦٧.

* منوشهر: وهو من أولاد ايرج بن افريزون، وهو الذي كرا نهر الفرات ونهر مهران وهو اكبر من الفرات وشق من الفرات ودجلة انهاراً كباراً. الأصفهاني ، تاريخ سني ملوك الأرض، ص٢٩.

(٦٠) الطبري، تاريخ الرسل، ج١، ص١٨٠.

(٦١) كرستنسن،ارثر،إيران في عهد الساسانيين،ترجمة يحيى الخشاب،راجعه عبد الوهاب عزام،دار النهضة العربية للطباعة والنشر (بيروت، د.ت) ص٦.

(٦٢) كرستنسن، إيران في عهد الساسانيين ، ص٧.

(٦٣) البلاذري، فتوح البلدان،حققه وشرحه وعلق على حواشيه عبد الله انيس الطباع وعمر انيس الطباع،مؤسسة المعرفة للطباعة والنشر (بيروت،د.ت) ص٣٧٠؛ قدامة ، الخراج، ص٣٦١.

(٦٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص٣٤٢؛ الحموي،شهاب الدين ابي عبد الله ياقوت(٦٢٦هـ/١٢٢٨م) معجم البلدان،دار صادر (بيروت،١٩٧٧)ج١، ص٣٣٢.

(٦٥) تاريخ الرسل ، ج١ ، ص١٨٠.

(٦٦) فلهاوزن ، يوليوس، تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الاموية، ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة، راجع الترجمة حسين مؤنس (القاهرة، ١٩٦٨)، ص٢٩٤.

(٦٧) فلوتن ، فان، السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني أُمية ، ترجمهُ وعلق عليه حسن إبراهيم حسن ومحمد زكي ابراهيم، مكتبة النهضة المصرية ، ط٢، (القاهرة ، ١٩٦٥) ص٣٥.

(٦٨) ينظر : البلاذري، فتوح البلدان، ص٣٧٠.

(٦٩) فلوتن ، السيادة العربية ، ص٣٦.

(٧٠) كرستنسن ، ايران في عهد الساسانين، ص١٠٠.

(٧١) الطبري ، تاريخ الرسل، ج٢، ص٤٤٤.

(٧٢) ابن سلام،ابي عبيد القاسم(٢٢٤هـ/٨٣٨م)الاموال،شرحه عبد الامير مهنا،دار الحداثة للطباعة والنشر(بيروت،١٩٨٨) ، ص٧٩؛ العلي ، التنظيمات الاجتماعية، ص٢٨٥.

(٧٣) كرستنسن ، ايران في عهد الساسانيين، ص١٠٠.

(٧٤) فلوتن ، السيادة العربية ، ص٣٦.

(٧٥) كرستنسن ، ايران في عهد الساسانين، ص١٠٠.

(٧٦) الاموال ، ص٦١-٦٢.

(٧٧) كرستنسن ، ايران في عهد الساسانين، ص١٠٠ .

(٧٨) الحموي ، معجم البلدان ، ج٤، ص٤٩٢.

(٧٩) جمل من أنساب الاشراف، ص٨، ص٣٤٩.

(٨٠) العلي ، التنظيمات الاجتماعية ، ص٢٨٧.

(٨١) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص٣٧٠؛ قدامة ، الخراج ، ص٣٦١.

(٨٢) الجاحظ ، رسائل الجاحظ ، ج٢، ص٣٢؛ الجهشياري ، الوزراء والكتاب ، ص٤٠؛ المسعودي ، مروج الذهب ، ج٢، ص١٣٣.

(٨٣) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص٣٧٠.

(٨٤) ابن سلام ، الاموال ، ص٩٧؛ البلاذري ، فتوح البلدان ، ص٣٧٠. وفيه أن فيروز اسم لرجل وليس لامرأة، أي أنه دهقان وليس دهقانة .

(٨٥) ابن حبيب ، المُحبَّر ، ص٢٣١.

(٨٦) الاخبار الطوال ، ص١٥٤.

(٨٧) ينظر : ابن حبيب ، المحبر ، ص٢٣١.

(٨٨) فتوح البلدان ، ص٣٦٩.

(٨٩) أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله (ت٣٢٥هـ/ ٩٣٤م)، ادب الكتاب ، تحقيق، احمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية (بيروت، ١٩٩٤)، ص٢٣٠.

(٩٠) أدب الكتاب ، ص٢٣١.

(٩١) البلاذري ، جمل من انساب الاشراف ، ج٦، ص٢٢.

(٩٢) الطبري، تاريخ الرسل ج٤، ص٢٧٩؛ ابن الأثير ، الكامل، ج٤، ص١٢٩؛ ينظر أيضاً: شريف ، محمد بديع، الصراع بين الموالي والعرب بحث في حركة الموالي ونتائجها في الخلافة الشرقية، دار الكتاب العربي (مصر، ١٩٥٤) ، ص٣٤ .

(٩٣) ابو عبيد الله بن عبد العزيز الاندلسي(ت٤٨٧هـ/١٠٩٤م)معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع،تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر(القاهرة،١٩٤٧)، ج٢، ص٥٣٩.

(٩٤) "قال جوانانبة ابن رأس البغل : لك عندي خمسة الاف الف درهم ، وقال بعض الدهاقين لك عندي عشرة الاف الف، وتبادر الدهاقين حتى حملوها" . البلاذري ، جمل من انساب الاشراف ، ج٩ ، ص٨٤-٨٥.

(٩٥) العلي ، التنظيمات الاجتماعية ، ص٢٨٨.

(٩٦) العلي ، التنظيمات الاجتماعية ، ص٢٨٨.

(٩٧) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص٦٥٦.

(٩٨) العلي ، التنظيمات الاجتماعية ، ص٢٨٨.

(٩٩) فلوتن ، السيادة العربية ، ص٣٦.

(١٠٠) العلي ، التنظيمات الاجتماعية ،ص٢٨٨.

(١٠١) الطبري ، تاريخ الرسل، ج٥، ص٢٤٥، ٢٤٦.

(١٠٢) ابن مزاحم ، وقعة صفين ، ص١١.

(١٠٣) الدينوري ، الاخبار الطوال ، ص١٥٤.

**قد تكرر اسم جميل بن بصبهري عدة مرات خلال بحثنا، وهو من دهاقنة السواد المشهورين تولى الادارة المالية لطسوج الفلوجتين منذ ما قبل الإسلام وحتى عصر الخلافة الاموي ، وقد يتبادر إلى الذهن أن تكرار اسمه في كثير من النصوص المتعلقة بالدهاقين لربما عائد لخطأ في النسخ وانه ليس هو من تولى دهقنة الفلوجتين، غير أن ذلك الاعتقاد يتلاشى بعدما رواه المسعودي عن دهقان الفلوجة – ويسميه هنا جميل بن صهيب، وإنما هو جميل بن بصبهري- بدلالة نص الجهشياري اعلاه-= =الذي استدعاه عامل الفلوجة من قبل الحجاج الذي يروي عنه " فجاءني شيخ كبير قد سقطت حاجباه على عيناه" ثم أنه امر بحاجبه فرفعا بقطعة حرير ، الأمر الذي يشير إلى أنه من المعمرين . مروج الذهب ، ج٢، ص١٣٢-١٣٣.

(١٠٤) الوزراء والكتاب ، ص٣٩.

(١٠٥) تاريخ الرسل، ج٢،ص٢٩٧.

(١٠٦) عبد الباقي، احمد،الأحوال المالية للدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة (د. م ، د.ت) ص١٤٢.

(١٠٧) فوزي، تاريخ العراق، ص٢٢.

(١٠٨) الطبري، تاريخ الرسل ، ج٣، ص٥ .

(١٠٩) الطبري، تاريخ الرسل ، ج٣، ص١٨؛ ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي (ت ٥٩٧هـ/١٢٠٠م)، تاريخ عمر بن الخطاب، مطبعة التوفيق الأدبية (د. م، د.ت) ، ص١١٣ .

(١١٠) شعبان، محمد عبد الحي محمد، صدر الإسلام والدولة الأموية ، الأهلية للنشر والتوزيع (بيروت، ١٩٨٧) ص٦٥.

(١١١) فتوح البلدان، ص٣٧٨-٣٧٩.

(١١٢) وقعة صفين ، ص١١؛ ينظر أيضاً: الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٥٣.

(١١٣) ينظر: البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، ج٣، ص٢٠٥، ٢٠٦؛ ابن هلال الثقفي، الغارات، ج٢، ص٣١١ .

(١١٤) الخراج في العراق في العهود الإسلامية، مطبعة المجمع العلمي العراقي(بغداد، ١٩٩٠)، ص٢٨٥.

(١١٥) البلادزي، جمل من أنساب الأشراف، ج٦، ص٢٢.

(١١٦) البلادزي، جمل من أنساب الأشراف ، ج٩، ص٨٩.

(١١٧) عن أبيات القصيدة ينظر: السلولي، عبد الله بن همام (ت بعد ٨٠هـ/ ٦٩٩م)، ديوان شعر عبد الله بن همام السلولي،جمع وتحقيق ودراسة وليد محمد السراقبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث(دبي،١٩٩٦)ص٩٨-١٠٠؛البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، ج٦، ص٣٤٥-٣٤٨.

(١١٨) البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، ج٦،ص٣٤٦-٣٤٧.

(١١٩) ومنهم قيس بن يزيد، وعمرو بن مالك الوالبي ومحمد بن عمير بن عطارد ويزيد بن رويم ومسعود الاسدي، جمل من أنساب الأشراف، ج٦، ص٣٤٨؛ ينظر أيضاً: السلولي، ديوان شعر عبد الله ، ص٩٩؛ العلي، الخراج، ص٢٨٦.

(١٢٠) العلي، الخراج، ص٢٨٦.

(١٢١) البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، ج٨، ص١٦٤؛ العلي، الخراج، ص٢٨٧.

(١٢٢) يذكر الجهشياري أن المنصور قلد ديوان خراج الكوفة وأرضها عمرو بن كيلغ في سنة ١٥٥هـ ثم صرفه عنه وقلده ثابت بن موسى . الوزراء والكتاب، ص١٢٤.

(١٢٣) الوزراء والكتاب، ص٢٧٧.

(١٢٤) عن بين المال وموارده ينظر: الهراوي، عبد السميع سالم، لغة الإدارة العامة في صدر الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د. م، ١٩٨٦) ص٣٢٧ وما بعدها.

(١٢٥) جمل من أنساب الأشراف، ج٧، ص٣٢.

(١٢٦) البلاذري، جمل من أنساب الأشراف ، ج٧، ص٣٦.
(١٢٧) ينظر: الفتوح، ج٦، ص٢٧٣ .
(١٢٨) تاريخ الرسل، ج٤، ص٢١٩.
(١٢٩)الطبري، تاريخ الرسل، ج٤، ص٢١٩.
(١٣٠) الفراهيدي، الخليل بن احمد (ت١٧٠هـ/٧٨٦م)كتاب العين مرتب على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق عبد الحميد الهنداوي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية (بيروت،٢٠٠٣)، ج٢، ص٢٧٤.
(١٣١) منهاج القاصدين ، اختصار نجم الدين ابو العباس احمد بن محمد بن عبد الرحمن ابن الشيخ ابن عمر بن قدامة المقدسي الحنبلي، عني بتصحيحه ونشره محمد احمد دهمان ، مطبعة ابن زيدون (دمشق، ١٣٤٧هـ)، ص١٠١.
*عن رقابة البريد على المؤسسات المالية ينظر : صالح ، الرقابة الادارية ، ص١٤٨-١٥١.
(١٣٢) الخراج ، ص ٥٠.
(١٣٣) الطبري ، تاريخ الرسل، ج٥، ص٢٩٧.
(١٣٤) ابن ابي الربيع ، شهاب الدين احمد بن محمد (ت ٢٧٢هـ/ ٨٨٥م)، سلوك المالك في تدبير الممالك ، مطبعة كوردستان العلمية (مصر، ١٣٢٩هـ) ص١٠٢.
(١٣٥) القلقشندي، صبح الاعشى ، ج٤، ص٤٥١.
(١٣٦) ابن الجوزي ، منهاج القاصدين ، ص١٠٠.
(١٣٧) البلاذري ، جمل من انساب الاشراف ، ج٨، ص٢٤٩.
(١٣٨) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٦، ص١٣١؛ المسعودي،التنبيه والاشراف،مطبعة بريل(ليدن،١٨٩٣م) ص٣٨٩؛ ابن عبد البر، ابو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي(ت٤٦٣هـ/١٠٧٠م)الاستيعاب في معرفة الاصحاب،صححه وخرج احاديثه عادل مرشد،دار الاعلام(عمان،٢٠٠٢) ص٢٩٣؛ السمعاني،ابو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي(ت٥٦٢هـ/١١٦٦م) الانساب،حقق نصوصه وعلق عليه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي،مكتبة ابن تيمية(القاهرة،١٩٨٠) ج٥، ص٢٣٤؛ ج١٠، ص٢٥؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٤٢.
(١٣٩) ابن قتيبة، ابو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت٢٧٦هـ/٨٨٩م)المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، ط٤،دار المعارف (القاهر، د،ت) ص٤٣٣؛ وكيع، محمد بن خلف بن حيان (ت٣٠٦هـ/ ٩١٨م)، اخبار القضاة ، عالم الكتب (بيروت، د.ت) ج٢، ص١٨٦؛ ج٣، ص٣٩٣.
(١٤٠) ابن قتيبة ، المعارف، ص٤٣٣.
(١٤١) وكيع ، اخبار القضاة ، ج٢، ص١٨٤ ؛ ابن حجر ، الاصابة في معرفة الصحابة، ج١، ص٢٥٩.
(١٤٢) ابن رستة،ابو علي احمد بن عمر(ت٢٩٠هـ/٩٠٢م)الاعلاق النفيسة،دار احياء التراث العربي(بيروت،١٩٨٨)ص١٧٥ ؛ ابن قتيبة ، المعارف ، ص٤٣٣ ، ٥٥٨.
(١٤٣) الهراوي ، لغة الادارة العامة ، ص٣١٥.
(١٤٤) ابن قتيبة ، المعارف ، ص٥٥٨.
(١٤٥) وكيع ، اخبار القضاة ، ج٣، ص٣٩٢.
(١٤٦) ابن قتيبة ، المعارف ، ص٢٤٩ ؛ وكيع ، اخبار القضاة ، ج٢، ص١٨٥.
(١٤٧) البلاذري ، فتوح البلدان، ص٣٧٦؛ وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨٨؛ ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ/١٣٥٠م) ، أحكام أهل الذمة ، تحقيق سيد عمران، دار الحداثة (القاهرة، ٢٠٠٣) ق١، ص٨٦ .
(١٤٨) الهراوي ، لغة الادارة العامة ، ص٣١٥.
(١٤٩) وكيع ، اخبار القضاة ، ج٣، ص٣٩٦.
(١٥٠) يتأكد لنا ذلك من خلال نصوص عديدة استقضى فيها ولاة الكوفة القضاة في الكوفة (المركز) وضواحيها، فعن وكيع أن الحجاج عند قدومه العراق عين عبد الرحمن ابن ابي ليلى على قضاء الكوفة وضواحيها ثم استعمل أبي بردة بن ابي موسى واقعد معه سعيد بن جبير، ثم أنه جعل الشعبي مكان أبي بردة. (اخبار القضاة، ج٢، ص٤٠٧، ٤١٣)، فيما كان عيسى بن المسيب البجلي على قضاء الكوفة لخالد بن عبد الله القسري(ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٣٤٩).
(١٥١) الهراوي ، لغة الادارة العامة ، ص٣١٥.
*لم يوضح المصدر الحقبة الزمنية التي مارس فيها شريح القضاء في العقر، فمن المعلوم أنه كان قد تولى القضاء في ولاية الكوفة وضواحيها منذ خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وحتى عهد الخلافة الاموي ، فتولاها في ايام معاوية بن ابي سفيان واستمر على منصب القضاء حتى خلافة عبد الملك بن مروان، وذلك يشير إلى بقاءه قاضياً على الولاية ما يقرب من خمس وسبعين سنة لم يتعطل فيها عن القضاء الا ثلاث سنوات كان قد امتنع عن القضاء في فتنة ابن الزبير . ينظر : ابن قتيبة ، عيون الاخبار، مج١، ج١، ص٦١-٦٢؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج٢، ص٤٦.
(١٥٢) اخبار القضاة ، ج٣، ص٣٤٠.
(١٥٣) العلي، التنظيمات الاجتماعية ، ص١٠٨.

(١٥٤) إبراهيم ، ريف بغداد ، ١٩٤.
(١٥٥) اخبار القضاة ، ج٢، ص١٨٦.
(١٥٦) الذهبي ، تاريخ الإسلام ، ص٦، ص٨٥ ؛ ابن بدران، تهذيب تاريخ دمشق، ج٦، ص٣٣٨.
(١٥٧) القاسمي، ظافر، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ط٣، دار النفائس (بيروت، ١٩٨٧)، ج٢، ص١٦٣.
(١٥٨) الصدر الشهيد، برهان الائمة حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري (ت٥٣٦هـ/ ١١٤١م)، شرح ادب القاضي للخصاف، مطبعة الارشاد (بغداد، ١٩٧٧) ج٣، ص١٥٧.
** مسروق الأجدع: هو عبد الرحمن بن مالك بن امية بن عبد الله من همدان، روي أنه تولى القضاء وكان لاياخذ عنه رزقاً، كما وعين في ولاية زياد بن ابيه على السلسلة في واسط، توفي سنة ثلاث وستين هـ. ينظر ترجمته : ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٧٦-٨٤.
(١٥٩) ابن خياط ، تاريخ خليفة ، ص٢٢٨؛ وكيع، اخبار القضاة، ج٣، ص٣٩٨.
(١٦٠) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٣٠٣؛ ابن خياط، تاريخ خليفة، ص٢٩٦، ٣٢٤، ٣٣٤.
(١٦١) ذنون ، العراق في عهد الحجاج، ص١٢٣.
*** عبد الله بن عتبة بن مسعود: هو ابن أخ عبد الله بن مسعود، وهو من كبار التابعين بالكوفة ، وهو والد عبيد الله بن عبد الله بن عتبة الفقيه المدني الشاعر، شيخ بني شهاب، استعمله الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، كان قاضياً لمصعب بن الزبير. انظر ترجمته : ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص١٦٠، ابن عبد البر، الاستيعاب، ص٤٣٠.
(١٦٢) البلاذري، جمل من انساب الاشراف، ج٦، ص٣٩٥-٣٩٦؛ ابن الاثير، الكامل، ج٣، ص٤١٤.
(١٦٣) وكيع ، اخبار القضاة ، ج٢، ص٢١٨.
(١٦٤) ابن خياط ، تاريخ خليفة ، ص٢٦٩؛ ابن حبيب ، المُحبَّر ، ص٣٣٧.
(١٦٥) ابن حبيب ، المُحبَّر ، ص٣٣٧.
(١٦٦) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٦، ص١٢٠ ؛ ابن خياط ، تاريخ خليفة ، ص٢٦٩.
(١٦٧) ابن اعثم الكوفي ، الفتوح ، ج٦، ص٢٤٣.
(١٦٨) ينظر: ابن الجوزي، صفوة الصفوة، تحقيق طارق محمد عبد المنعم، دار ابن خلدون (الاسكندرية، د. ت) مج١، ص٥٥٣ ؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ ، ط٢، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند (حيدر اباد، ١٣٣٣هـ)ج١، ص١٣٤-١٣٥.
(١٦٩) القاسمي، نظام الحكم في الشريعة ، ج٢، ص١٤٧.
* الشعبي: هو عامر بن شراحيل الشعبي ، روي عن اسماعيل بن مجالد عن ابيه أن الحجاج جعل الشعبي مكان ابي بردة، وعن عبد الله بن عباس قال: استقضى عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد الخطاب والي الكوفة لعمر بن عبد العزيز، عامر الشعبي ثم استعفاه فاعفي . وكيع، اخبار القضاة، ج٣، ص٤١٣ وما بعدها.
(١٧٠) الذهبي ، تاريخ الإسلام ، ج٧، ص١٢٧.
(١٧١) الخطيب البغدادي، أبو بكر احمد علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م)، تاريخ مدينة السلام، حققه وضبطه بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي (بيروت، ٢٠٠١) ج١٦، ص١٥٧-١٥٨.
(١٧٢) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٦، ص٨٢.
(١٧٣) البلخي ، البدء والتاريخ، ج٢، ص٢٥٧؛ ذنون، العراق في عهد الحجاج، ص١٢٢.
(١٧٤) فقد كان ولاة البريد في الاقاليم يكتبون إلى الخليفة ابو جعفر المنصور في كل يوم بما يقضي به القاضي في نواحيهم. الطبري، تاريخ الرسل، ج٥، ص٣١٢. لمزيد من التفاصيل عن مراقبة اصحاب البريد لعمل القضاة أو غيرهم من موظفي الولايات . ينظر: صالح، الرقابة الإدارية ، ص١٤٦-١٤٨.
(١٧٥) الخطيب البغدادي ، تاريخ مدينة السلام، ج١٦، ص١٥٧.
* عبد الله بن شبرمة: هو عبد الله بن شبرمة ابن الطفيل بن حسان ابو شبرمه الضبي الكوفي الفقية ، عالم أهل الكوفة في زمانه مع الامام ابي حنيفة، كان عيسى بن موسى والي لكوفة لا يقطع أمراً دونه، توفي سنة اربع واربعون ومائة، ينظر ترجمته : ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٣٥٠-٣٥١؛ الذهبي ، تاريخ الإسلام، ج٩، ص١٩٣-١٩٤.
(١٧٦) البلاذري ، جمل من انساب الاشراف ، ج٤، ص١٩٠.
(١٧٧) الذهبي، تاريخ الإسلام،ج٩، ص٣٣٢؛ الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام، ج١٦، ص١٥٦.
(١٧٨) ابن قتيبة ، المعارف ، ص٤٩٦ ؛ السمعاني ، الانساب ، ج٦، ص٦٤؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج٢، ص١٩٥.
(١٧٩) ابن قتيبة المعارف ، ص٥٠٨؛ الخطيب البغدادي ، تاريخ مدينة السلام، ج١٦، ص١٦١.
** وكان على حسبة المكاييل والموازين في المدائن، ابن قتيبة ، المعارف، ص٥٠٨؛ ابن الجوزي، صفوة الصفوة، مج١، ص٦٤٩.
(١٨٠) السمعاني، الأنساب، ج١، ص١٤٩؛ ابن الجوزي، صفوة الصفوة، مج١، ص٦٤٩؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٤٩ .

*** محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: الانصاري الكوفي الفقيه من اصحاب الراي تولى القضاء بالكوفة واقام قاضياً ثلاثا وثلاثين سنة ولي لبني أمية ثم لبني العباس. ينظر ترجمته : ابن قتيبة ، المعارف ، ص٤٩٤؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج٤، ص١٧٩-١٨١.

**** كان سفيان الثوري يقول مفتينا ابن أبي ليلى وابن شبرمة. النووي، ابي زكريا محي الدين بن شرف (ت٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م)، تهذيب الاسماء واللغات، دار الكتب العلمية (بيروت، د.ت) ق١ ج١، ص٢٧٢.

(١٨١) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٦، ص٣٥٠.

(١٨٢) ابن قتيبة ، المعارف ، ص٤٧٠؛ البلاذري ، جمل من انساب الاشراف، ج١١، ص٣٦٩؛ النووي، تهذيب الاسماء واللغات، ق١ ج١، ص٢٧٢.

(١٨٣) وكيع ، اخبار القضاة ، ج٣، ص٣٣٠.

***** القاسم بن معن: ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي، حليف بني زهرة من قريش، ويكنى أبا عبد الله، عالماً وفقيهاً ولي قضاء الكوفة ولم يرزق عليه شيئاً حتى مات سنة خمس وسبعين ومائة. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٣٨٤؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١١، ص٢٩٧؛ تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢٣٩-٢٤٠؛ القريشي، محي الدين أبي محمد عبد القادر (ت ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م) ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والإعلان (القاهرة، ١٩٩٣) ج٢، ص٧٠٨.

(١٨٤) القريشي، الجواهر المضية ، ج٢، ص٧٠٨ .

(١٨٥) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٦، ص٣٩٣؛ ابن الاثير ، الكامل ، ج٥، ص٢١١.

(١٨٦) الطبري ، تاريخ الرسل ، ج٥، ص٣٢٢.

(١٨٧) الزحيلي ، محمد ، تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر (دمشق، ١٩٩٥)، ص٢٦٤.

(١٨٨) لمزيد من الاطلاع عن المذاهب الفقهية والعقائد الإسلامية ، ينظر : ابو زهرة، محمد ، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي(القاهرة، د.ت) ص٢٥٤- ٢٦١، ٢٧٠ وما بعدها؛ ينظر أيضاً: الزحيلي، القضاء في الإسلام، ص٢٧١-٢٧٢، ٢٧٨-٢٨٠.

(١٨٩) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٦، ٣٥٨؛ ابن قتيبة ، المعارف، ص٤٩٤؛ ابن خلكان ، وفيات الأعيان، ج٤، ص١٧٩.

(١٩٠) حسن ، تاريخ الإسلام ، ج٢، ص٢٤٠.

(١٩١) ينظر: المسعودي، مروج الذهب،ج٢،ص٣٢٣؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان،ج٢، ص٢٦٦؛ الأنباري، عبد الرزاق علي، منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية منذ نشأته حتى نهاية العهد السلجوقي، الدار العربية للموسوعات (بيروت، ١٩٨٧)، ص٦٦، ٧٠.

(١٩٢) الذهبي ، تاريخ الإسلام، ج١١، ص٢٩٧.

(١٩٣) القريشي ، الجواهر المضيئة ، ج٢، ص٧٠٨.

(١٩٤) ينظر ترجمته : ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٦، ص٣٨٩؛ الذهبي ، تاريخ الإسلام ، ج١٣، ١٥٤؛ سير اعلام النبلاء،اشرف على تحقيق الكتاب وخرج احاديثه محمد نعيم العرقسوسي ومأمون صاغرجي،مؤسسة الرسالة(بيروت،١٩٨٢) ج٩، ص٢٢-٣٤.

(١٩٥) القريشي ، الجواهر المضية ، ج٢، ص١٣٨.

(١٩٦) الذهبي ، تاريخ الإسلام ، ج٩، ٣٣٢.

(١٩٧) ابن قتيبة ، المعارف ، ص٤٨٠؛ الذهبي ، تاريخ الإسلام ، ج٩ ، ص٣٣٢.

(١٩٨) الانباري ، منصب قاضي القضاة ، ص١٣٥.

(١٩٩) وكيع ، اخبار القضاة ، ج٣، ص٤١٥.

(٢٠٠) ابن قتيبة ، عيون الاخبار ، مج١، ج١ ص١٧-١٨.

(٢٠١) البلخي ، البدء والتاريخ ، ج٢ ص٢٥٧.

(٢٠٢) الصدر الشهيد ، شرح ادب القاضي ج١، ص٣٠٩.

(٢٠٣) إبراهيم ، ريف بغداد ص٢٠١.

(٢٠٤) وكيع اخبار القضاة ج٢ ص٢٢٥ ، ٢٢٦.

(٢٠٥) ابن سعد الطبقات الكبرى ، ج٦، ٣٠٧؛ الذهبي ، تاريخ الإسلام، ج٧، ص٤٥٩.

(٢٠٦) الصدر الشهيد ، شرح ادب القاضي ، ج١، ص٢٥٠.

(٢٠٧) الصدر الشهيد ، شرح ادب القاضي ، ج١، ص٢١٤.

(٢٠٨) ينظر: ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم(ت٧١١هـ/١٣١١م) لسان العرب، دار صادر (بيروت،٢٠٠٠)، ج٣، ص١٧٦.

(٢٠٩) الصدر الشهيد ، شرح ادب القاضي ، ج٢، ص٧٩.

(٢١٠) وكيع، اخبار القضاة، ج٣، ص٣٢٠؛ الصدر الشهيد ، شرح ادب القاضي، ج٢، ص٧٩.

(٢١١) وكيع ، اخبار القضاة ، ج٣، ص٣٠٧.
(٢١٢) الصدر الشهيد ، شرح ادب القاضي ، ج٢، ص٧٩.
(٢١٣) اخبار القضاة ، ج٣، ص٢٧٧.
*ينظر مجلس القاضي حفص بن غياث في خلافة الرشيد. الذهبي، سير اعلام النبلاء،ج٩، ص٢٩.
(٢١٤) الهراوي ، لغة الادارة ، ص٣١٥.
(٢١٥) ينظر : الانباري، منصب قاضي القضاة ، ص٢٦٩-٢٧١.
(٢١٦) وكيع ، اخبار القضاة ، ج٢، ص٣٢٣.
(٢١٧) روي أنه كان يكتب لشريك بن عبد الله النخعي- قاض الكوفة وضواحيها في خلافة المهدي – برزقه بصك يأخذه من الصيرفي. الذهبي ، تاريخ الإسلام، ص١١، ص١٧٤.
(٢١٨) الذهبي ، تاريخ الإسلام، ج٥، ص٤٢١.
(٢١٩) ابن هلال الثقفي، الغارات، ج١، ص٧٣؛ وكيع، أخبار القضاة ، ج٢، ص٢٧٧؛ الصدر الشهيد، شرح ادب القاضي ، ج٢ ، ص١٣.
(٢٢٠) الصدر الشهيد ، شرح ادب القاضي ، ج٢ ، ص١٣.
(٢٢١) الذهبي ، تاريخ الإسلام، ج٩، ص٢٧٧.
(٢٢٢) الخراج ، ص١٨٧.
(٢٢٣) أبو يوسف، الخراج ، ص١٨٦-١٨٧.
(٢٢٤) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٦، ص٣٠٣.
(٢٢٥) القريشي ، الجواهر المضيئة ، ج٢، ص١٤٧.
(٢٢٦) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج٢، ص١٩٨.
(٢٢٧) الهراوي ، لغة الادارة العامة ، ص٣٤٠.
(٢٢٨) ابو يوسف ، الخراج ، ص١٣٢-١٣٣؛ الهراوي ، لغة الادارة العامة، ص٣٤٠.
*العشار:وهوقابض العشر.ابن سيدة،الحسن علي بن اسماعيل المرسي(ت٤٥٨هـ/١٠٦٢م)المحكم والمحيط الاعظم،تحقيق عبد الحميد الهنداوي،دار الكتب العلمية(بيروت،٢٠٠٠)مج٢،ص٣٥٨.
**وردت في المعاجم اللغوية تعريفات مختلفة للمأصرتكاد تعطي جميها معنا لغويا واحدا ومنها انه حبل يمد على نهر او طريق تحبس فيه السفن او السابلة لتؤخذمنهم العشور.ينظر:الفراهيدي،العين،ج١،ص٧٢؛ابن رستة،الاعلاق النفيسة،ص١٦٧؛ابن الاثير،اللباب في تهذيب الانساب،مكتبة المثنى(بغداد،د.ت)ج٣،ص١٤٩.
(٢٢٩) السمعاني ، الانساب ، ج١١، ص٨٨؛ ابن الاثير ، اللباب في تهذيب الانساب، ج٣، ص ١٤٩؛ الذهبي ، تاريخ الإسلام، ج٨، ص١٨٤.
*** إذ كان الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد عَين زياد بن حدير – سنأتي على ذكره لاحقاً- على عشور العراق والشام عامة . ينظر : أبو يوسف ، الخراج ، ص١٣٥ .
(٢٣٠) ابن سعد ، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٢٦٣.
(٢٣١) ابن رسته ، الاعلاق النفيسة ، ص١٦٨.
(٢٣٢) الزبيدي ، الحياة الاجتماعية ، ص١٥٥.
*أصعدت السفينة اصعاداً ، إذا مدت شراعها تذهب به الريح صعداً. ابن منظور، لسان العرب ، ج٧، ص٢٣٨. وربما عُني بالمصعدة في النص أعلاه، السفينة التي تحوي أكثر من شراع.
(٢٣٣) البلاذري، جمل من انساب الاشراف، ج٩، ص٩٢.
(٢٣٤) ابو يوسف ، الخراج ، ص١٣٥؛ ابن سلام، الاموال ، ص٤٩٧؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ق١، ص١١٨-١١٩ .
**لعل هذه الكلمة مردها إلى التحسس أي التلمس، وربما هي الة كان يتحسس بها اعوان العشار السلع والبضائع التي يحملها التجار.
(٢٣٥) الطبقات الكبرى ، ج٦، ص٢٦٣.
(٢٣٦) ينظر : ابو يوسف ، الخراج، ص١٣٦؛ ابن سلام، الاموال ، ص٥٠١، ٥٠٤؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة ، ق١، ص١٢٣؛ عبد الباقي، الاحوال المالية ، ص١٧٠.
(٢٣٧) ابو يوسف ، الخراج ، ص١٣٧؛ ابن سلام، الاموال ، ص٥٠٠.
(٢٣٨) ابن سلام ، الاموال، ص٥٠٥؛ عبد الباقي ، الاحول المالية ، ص١٦٨-١٦٩.
(٢٣٩) ابن سلام ، الاموال، ص٥٠٥- ٥٠٦؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة ، ق١، ص١١٧ .
(٢٤٠) ابن منظور ، لسان العرب ، ج٦، ص١٤١-١٤٢.
(٢٤١) تاريخ الرسل ، ج٤، ص٢٠٦.
(٢٤٢) تاريخ الرسل ، ج٤، ص٢٠٦.

(٢٤٣) ينظر : الحموي ، معجم البلدان، ج٣، ص٣٤٦؛ ج٥، ص١١٧.
(٢٤٤) عن الصدقة واحكامها وسننها ، ينظر: ابو يوسف ، الخراج ، ص٧٦- ٧٩ ؛ ابن سلام، الاموال، ص٣٤٣ وما بعدها؛ الصولي، ابو بكر محمد بنيحيى بن عبد الله(ت٣٢٥هـ/٩٤٦م) ادب الكتاب،شزح وتعليق احمد حسن بسبح،دار الكتب العلمية (بيروت،١٩٩٤) ص٢٠٨-٢١٠؛الماوردي،ابو الخسن علي بن محمد بن حبيب،الاحكام السلطانية والولايات الدينية،تحقيق احمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة(الكويت،١٩٨٩)، ص١٥٥-١٦٠.
(٢٤٥) زيدان، جرجي ، تاريخ التمدن الإسلامي ، منشورات دار ومكتبة الحياة للطباعة (بيروت، د. ت) ج١، ص٢١٣؛ حسن، تاريخ الإسلام، ج١، ص٣٨٢.
(٢٤٦) عن مصادر الزكاة والجهات الواجب صرف الزكاة فيها ينظر : ابن سلام، الأموال، ص٥١١ ومابعدها؛ زيدان ، التمدن الإسلامي، مج١، ص٢١٣-٢١٥.
(٢٤٧) البلاذري ، جمل من أنساب الاشراف ، ج١٣، ص٣٥١.
(٢٤٨) البلاذري ، جمل من أنساب الاشراف ، ج٣ ، ص٢١١.
*المسيب بن نجية الفزاري: هو ابن ربيعة بن رياح بن عوف بن هلال بن شمخ بن فزارة ، شهد القادسية وشهد مع علي بن ابي طالب (عليه السلام) مشاهده، قتل يوم عين الوردة مع التوابين الذين خرجوا وتابو من خذلان الحسين، فبعث الحصين بن نمير برأسة مع ادهم بن محرز الباهلي إلى عبيد الله من زياد فبعثه إلى مروان بن الحكم في دمشق . ابن سعد ، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٢١٦.
(٢٤٩) البلاذري ، جمل من أنساب الاشراف ، ج٣، ٢١١.
(٢٥٠) ابن هلال الثقفي ، الغارات ، ج٢، ص٣١١.
(٢٥١) ابن الاثير ، الكامل ، ج٣، ص١٧١.
**الشغار:يقال شغروفلانا"عن بلده شغرا"اذا طردوه ونفوه.الزبيدي،محمد مرتضى الحسيني(ت١٢٠٥هـ/١٧٩٠م)تاج العروس،تحقيق مصطفى حجازي،مطبعة حكومة الكويت(الكويت،١٩٧٣)ج١٢،ص٢٠٣.
***عظلوها تعضيلا، إذا منعها الزَّوْجَ (أي من التزويج ظلماً) ، كما أن الولي إذا منع حرمته من التزويج فقد منعها الحق الذي أبيح لها من النكاح إذا دعت إلى كفئ لها. الزبيدي، تاج العروس، تحقيق مصطفى حجازي، راجعه احمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي وخالد عبد الكريم (الكويت، ١٩٩٨) ج٣٠، ص١، ٢.
**** العطن : ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل، ومناخ القوم. الفراهيدي، العين، ج٣، ص١٨٤.
(٢٥٢) البلاذري ، جمل من أنساب الاشراف ، ج٥ ،ص٢٤٧.
(٢٥٣) البلاذري ، جمل من أنساب الاشراف ، ج١٠، ٢٥١.
(٢٥٤) البلاذري ، جمل من أنساب الاشراف ، ج١٣، ٣٥١.
(٢٥٥) جمل من أنساب الاشراف ، ج٤، ص١٩٠.
(٢٥٦) الدوري ، عبد العزيز، العصر العباسي الأول في التاريخ السياسي والاداري والمالي، ط٣، دار الطليعة للطباعة والنشر (بيروت، ١٩٩٧) ص٢١٦.
(٢٥٧) الخراج ، ص٨٠ .
(٢٥٨) الخراج ، ص٨٠ .
(٢٥٩) صالح، الرقابة الإدارية، ص١٦٥.
(٢٦٠) الأحكام السلطانية، ص٣١٥.
* سورة آل عمران، آية ١٠٤
(٢٦١) أحمد الحنبلي (ت٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م)، الحسبة في الإسلام وظيفة الحكومة الإسلامية، مطبعة المؤيد (د. م، ١٣١٨هـ) ص٩.
(٢٦٢) مارس الخليفة عمر بن الخطاب مهام المحتسب في المدينة المنورة ، فيروى عنه إحراقه لحانوت خمار فيها. ابن سلام ، الأموال ، ص١٠٦؛ ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تحقيق نايف بن احمد الحمد ، أشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع(د. م ، د. ت)مج١، ص١٣٩.
(٢٦٣) وكيع ، أخبار القضاة، ج٢، ص١٩٦.
(٢٦٤) البكري، معجم ما استعجم، ج٢، ص٦٤٥؛ الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص١٣٥.
(٢٦٥) صالح، الرقابة الإدارية، ص١٦٦.
(٢٦٦) ابن حجر، الإصابة، ج٢، ص٣٣٢؛ الدوري، نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الأول (بغداد، ١٩٥٩) ، ص١٣٨.
(٢٦٧) البلادزي، جمل من أنساب الأشراف، ج٩، ص٨٦؛ العلي، التنظيمات الاجتماعية، ص٢٦٨.
(٢٦٨) ابن سعد ، الطبقات الكبرى، ج٧، ص٣١٩؛ ابن قتيبة، المعارف، ص٥٠٨؛ السمعاني ، الأنساب، ج١، ص١٤٩. وفيه أنه كان على الحسبة بالمدائن؛ ابن الجوزي، صفوة الصفوة، مج١، ص٦٤٩؛ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم،

دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية (بيروت، ١٩٩٢)ج٨، ص٤٩.

(٢٦٩) صالح، الرقابة الإدارية، ص١٦٧.

(٢٧٠) العلي، التنظيمات الاجتماعية، ص٢٦٧.

* كان الأمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) يمشي في السوق ومعه الدرة يأمرهم بتقوى الله وحسن البيع ويقول أوفوا الكيل والوزن ولا تنفخوا في اللحم. البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، ج٣، ص٣٦٩، ٣٧٦.

(٢٧١) ابن تيمية، الحسبة في الإسلام ، ص١٠.

(٢٧٢) بلغ الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أن رجلاً من أهل السواد قد أثرى (أي كثر ماله) في تجارة الخمر، فكتب: أن اكسروا كل شيء قدرتم عليه، وسيروا كل ماشية له ولا يؤوين أحداً له شيئاً، وكذلك فعل الأمام علي (عليه السلام) بقرية زرارة في ضواحي الكوفة – كما سبق واشرنا- حينما أمر بإحراقها بالنيران لاشتغال أهلها بتجارة الخمر. ينظر: ابن سلام، الأموال، ١٠٦، ١٠٧. ويروى أيضاً أن زياد بن أبيه قد ركب يوماً إلى ماخور كان لبني قيس بن ثعلبة (في البصرة) فتولى هدمه، وكان لا يقبل شهادة بني قيس بن ثعلبة. البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، ج٥، ص٢١١.

(٢٧٣) كان قد أُتيَ بفتية من بني قيس بن ثعلبة إلى زياد بن أبيه، قد شربوا خمراً فأمر بضربهم. البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، ج٥، ص٢٤٠.

(٢٧٤) ابن الجوزي، منهاج القاصدين، ص١١٨.

(٢٧٥) ابن تيمية، الحسبة في الإسلام ، ص١١.

(٢٧٦) الهراوي، لغة الإدارة العامة، ص٣٢٤.

(٢٧٧) ابن تيمية، الحسبة في الإسلام ، ص١١.

(٢٧٨) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة ، مج٢، ٦٦٢.

(٢٧٩) صالح ، الرقابة الإدارية، ص١٧٤-١٧٥.

(٢٨٠) عن الحسبة كجهاز رقابي في الاقتصاد الإسلامي وابراز دور المحتسب ومهامه. ينظر : حسن، تاريخ الإسلام ، ج٢، ص٢٤٤-٢٤٦؛ صالح، الرقابة الإدارية، ص١٦٧-١٧٨.

(٢٨١) الهراوي، لغة الإدارة العامة، ص٣٢٤.

** داود بن عيسى بن علي العباسي، أمير الكوفة للخليفة هارون الرشيد ولي أمرة الحرمين وأقام الموسم سنة أحدى ومئتين. الذهبي ، تاريخ الإسلام، ج١٤، ص١٤٧.

(٢٨٢) الذهبي ، تاريخ الإسلام، ج١٤، ص١٤٧؛ سير أعلام النبلاء، ج٩، ص٢٧؛أبن بدران ، تهذيب تاريخ دمشق، ج٥، ص٢١١.

المصادر والمراجع

المصادر:

☜ ابن الاثير، عز الدين ابي الحسن علي بن ابي الكرم (ت: ٦٣٠ه/١٢٣٢م).

١- اسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق الشيخ علي محمد عوض والشيخ عادل احمد عبد الموجود، قدم له وقرظه محمد عبد المنعم البري وعبد الفتاح ابو سنة وجمعة النجار، دار الكتب العلمية (بيروت، د. ت).

٢- الكامل في التاريخ، تحقيق علي شيري، دار احياء التراث (بيروت، د. ت).

٣- اللباب في تهذيب الانساب، مكتبة المثنى (بغداد، د. ت).

☜ الاصفهاني، حمزة بن الحسين (ت، ٣٦٠ه/٩٧٠م).

٤- تاريخ سني ملوك الارض، (د.م، د.ت).

☜ ابن اعثم الكوفي، ابي محمد بن احمد (ت، ٣١٤ه/٩٢٦م).

٥- الفتوح، تحقيق علي شيري، دار الاضواء للطباعة والنشر (بيروت، ١٩٩١).

☜ البكري، ابو عبيد الله بن عبد العزيز الاندلسي (ت، ٤٨٧ه/١٠٩٤م).

٦- معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع، ج٢، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة، ١٩٤٧).

☜ البلاذري، ابو العباس بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ه/٨٩٢م).

٧- جمل من انساب الاشراف، حققه وقدم له سهيل زكار ورياض زركار، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت، ١٩٩٦).

☜ البلخي، ابو زيد احمد بن سهل (ت: ٣٢٢ه/٩٣٣م).

٨- البدء والتاريخ، ج٢، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية (بيروت، ١٩٩٧).

☜ ابن تيمية، احمد الحنبلي (ت: ٧٢٨ه/١٣٢٧م).

٩- الحسبة في الاسلام وظيفة الحكومة الاسلامية، مطبعة المؤيد (د.م، ١٣١٨م).

☜ الجاحظ، ابو عثمان عمرو بن بحر (ت: ٢٢٥ه/٨٦٨م).
١٠- رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي (القاهرة، ١٩٦٤).
☜ الجهشياري، ابي عبد الله محمد بن عبدوس (ت: ٣٣١ه/٩٤٢م).
١١- كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده (القاهرة، ١٩٣٨).
☜ ابن الجوزي، جمال الدين ابو الفرج بن عبد الرحمن (ت: ٥٩٧ه/ ١٢٠٠م).
١٢- تاريخ عمر بن الخطاب، مطبعة التوفيق الادبية (د.م، ج.ت) ز.
١٣- صفوة الصفوة، تحقيق طارق محمد عبد المنعم، دار ابن خلدون (الاسكندرية، د.ت) ز.
١٤- المنتظم في تاريخ الملوك والامم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية (بيروت، ١٩٩٢).
١٥- منهاج القاصدين، اختصار نجم الدين ابي العباس احمد بن محمد بن عبد الرحمن بن الشيخ بن عمر بن قدامة المقدسي الحنبلي، عني بتصحيحه ونشره محمد احمد دهمان، مطبعة ابن زيدون (دمشق، ١٣٤٧ه).
☜ ابن حبيب، ابو جعفر محمد بن امية بن عمرو الهاشمي البغدادي (ت: ٢٤٥ه/٨٥٩م).
١٦- المحبر، رواية ابي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تصحيح ايلزة ليختن شتيتر، منشورات دار الافاق (بيروت، د.ت).
☜ ابن حجر، شهاب الدين احمد بن علي بن محمد بن علي الكساني العسقلاني (ت: ٨٥٢ه/١٤٤٨م).
١٧- الاصابة في تمييز الصحابة، دار الكتاب العربي (بيروت، د.ت).
☜ ابن حزم الاندلسي، ابو محمد علي بن سعيد (ت: ٤٥٦ه/١٥٦٤م).
١٨- جمهرة انساب العرب،نشر وتحقيق وتعليق لبفي بروفنسال، دار المعارف (مصر، د.ت).
☜ الحموي شهاب الدين ابو عبد الله ياقوت (ت: ٦٢٦ه/١٢٢٨م).
١٩- معجم البلدان، دار صادر (بيروت، ١٩٧٧).
☜ الخطيب البغدادي، ابو بكر احمد علي بن ثابت (ت: ٤٦٢ه/١٠٧٠م).
٢٠- تاريخ مدينة السلام، حققه وظبطه بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ٢٠٠١).
☜ ابن خلكان، ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد ابي بكر (ت: ٦٨١ه/١٢٨٢م).
٢١- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق احسان عباس، دار صادر (بيروت، ١٩٩٤).
☜ ابن خياط، تاريخ خليفة (ت: ٢٤٠ه/٨٥٤م).
٢٢- تاريخ خليفة، تحقيق اكرم ضياء العمري، ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع (الرياض، ١٩٨٥).
☜ الدينوري، ابو حنيفة احمد بن داود (ت: ٢٨٢ه/٨٩٥م) ز.
٢٣- الاخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، مراجعة جمال الدين الشيال، وزارة الثقافة والارشاد القومي (د.م، د.ت).
☜ الذهبي، شمس الدين محمد احمد بن عثمان (ت: ٧٤٨ه/١٣٤٧م) ز.
٢٤- تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط٢، دار الكتاب العربي (بيروت، ١٩٩٠).
٢٥- تذكرة الحفاظ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند (حيدر اباد، ١٣٣٣ه) ز.
٢٦- سير اعلام النبلاء، اشرف على تحقيق الكتاب وخرج احاديثه محمد نعيم العرقسوسي ومأمون صاغرجي، مؤسسة الرسالة (بيروت، ١٩٨٠).
☜ ابن ابي الربيع، شهاب الدين احمد بن محمد (ت: ٢٧٢ه/٨٨٥م).
٢٧- سلوك المالك في تدبير الممالك، مطبعة كردستان العلمية (مصر، ١٣٢٩ه).
☜ ابن رستة، ابو علي احمد بن عمر (ت: ٢٩٠ه/٩٠٢م) ز.
٢٨- الاعلاق النفيسة، دار احياء التراث العربي (بيروت، ١٩٨٨).
☜ الزبيدي محمد مرتضى الحسيني (ت: ١٢٠٥ه/١٧٩٠م).
٢٩- تاج العروس من جواهر القاموس، ج٣، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مراجعة عبد الكريم السامرائي وعبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت (الكويت، ٢٠٠١).
٣٠- ج ١٢، تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة الكويت (الكويت، ١٩٧٣).
☜ ابن سعد، محمد (ت: ٢٣٠ه/٨٤٤م).
٣١- الطبقات الكبرى، دار صادر (بيروت، ١٩٨٥).
☜ ابن سلام، ابي عبيد القاسم (ت: ٢٢٤ه/٨٣٨م).
٣٢- الاموال، شرحه عبد الامير مهنا، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت، ١٩٨٨).
☜ السلولي، عبد الله بن همام (ت: بعد ٨٠ه/٦٩٩م).

٣٣- شعر عبد الله بن همام السلولي، جمع وتحقيق ودراسة وليد محمد السراقبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والنشر (دبي، ١٩٩٦).
☜ السمعاني، ابو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي (ت: ٥٦٢ه/١١٦٦م).
٣٤- الانساب تحقق نصوصه وعلق عليه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مكتبة ابن تيمية (القاهرة، ١٩٨٠).
☜ ابن سيدة، ابو الحسن علي بن اسماعيل المرسي، (ت: ٤٥٨ه/١٠٦٢م).
٣٥- المحكم والمحيط الاعظم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، منشورات محمد علي بيظون، دار الكتب العلمية (بيروت، ٢٠٠٠).
☜ الصدر الشهيد برهان الانمة حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة الخاري (ت: ٥٣٦ه/١١٤١م).
٣٦- شرح ادب القاضي للخصاف ت ٢٦١ه، تحقيق محي هلال السرحان، مطبعة الارشاد (بغداد، ١٩٧٧).
☜ الصولي، ابي بطر محمد بن يحيى بن عبد الله (ت: ٣٣٥ه/٩٤٦م).
٣٧- ادب الكتاب، شرح وتعليق احمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية (بيروت، ١٩٩٤).
☜ الطبري، ابي جعفر بن جرير (ت: ٣١٠ه/٩٢٢م).
٣٨- تاريخ الرسل والملوك المعروف بتاريخ الطبري، دار الكتاب العربي (بغداد، ٢٠٠٥).
☜ ابن عبد البر، ابو يوسف بن عبد الله القرطبي النمري (ت: ٤٦٣ه/١٠٧٠م).
٣٩- الاستيعاب في معرفة الاصحاب، صححه وخرج احاديثه عادل مرشد، دار الاعلام (عمان، ٢٠٠٢).
☜ الفراهيدي، الخليل بن احمد (ت: ١٧٠ه/٧٨٦م).
٤٠- كتاب العين مرتب على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق عبد الحميد الهنداوي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية (بيروت، ٢٠٠٣).
☜ ابن قتيبة، ابو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦ه/٨٨٩م).
٤١- ادب الكتاب، خفقه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة (بيروت، د.ت).
٤٢- عيون الاخبار، المحقق لحنة بدار الكتب المصرية (القاهرة، ١٩٩٦).
٤٣- المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، دار المعارف (القاهرة، د.ت).
☜ قدامة، ابو الفرج بن جعفر الكاتب (ت: ٣٢٠ه/٩٣٢م).
٤٤- الخراج وصنعة الكتابة، شرح وتعليق محمد حسين الزبيدي، دار الحرية للطباعة (بغداد، ١٩٨١).
☜ القريشي، محي الدين ابي محمد عبد القادر بن محمد (ت: ٧٧٥ه/١٣٧٣م).
٤٥- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح محمد الجلو، هجر للطباعة والتوزيع والنشر والاعلان (القاهرة، ١٩٩٣).
☜ القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي بن عبد الله (ت: ٨٢١ه/١٤١٨م).
٤٦- صبح الاعشى في صناعة الانشى، دار الكتب المصرية (القاهرة، ١٩٢٢).
☜ ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن ابي بكر (ت: ٧٥١ه/١٣٥٠م).
٤٧- احكام اهل الذمة، تحقيق سيد غمران، دار الحداثة (القاهرة، ٢٠٠٣).
٤٨- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق نايف بن احمد الحمد، اشراف بكر بن عبد الله ابو زيد، دار عالم الفولند للنشر والتوزيع (د.م، د.ت).
☜ هشام بن الكنذر بن محمد بن السائب (ت: ٢٠٤ه/٨١٩م).
٤٩- جمهرة النسب، تحقيق محمود فردوس العظم، قدم له شهيل زكار، قراءة حسن مرزة، دار اليقظة العربية (دمشق، د.ت).
☜ الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب، (ت: ٤٥٠ه/١٠٥٨م).
٥٠- الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق احمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة (الكويت، ١٩٨٩).
☜ ابن مزاحم، نصر المنقري (ت: ٢١٣ه/٨٢٨م).
٥١- وقعة صفين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل (بيروت، ١٩٩٠).
☜ المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت: ٣٤٦ه/٩٥٧م).
٥٢- التنبيه والاشراف، مطبعة بريل (ليدن، ١٨٩٣م).
٥٣- مروج الذهب ومعادن الجوهر والشركة العالمية للكتاب (بيروت، ١٩٨٩).
☜ ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١ه/١٣١١م).
٥٤- لسان العرب، دار صادر (بيروت، ٢٠٠٠).
☜ النووي، ابو زكريا محي الدين بن شرف (٦٧٦ه/١٢٧٧م).
٥٥- تهذيب الاسماء واللغات، دار الكتب العلمية (بيروت، د.ت).
☜ ابن هلال الثقفي، ابو اسحاق ابراهيم محمد بن سعيد (ت: ٢٨٣ه/٨٩٦م).
٥٦- الغارات او الاستغارات، حققه وعلق عليه عبد الزهرة الحسيني الخطيب، دار الاضواء (بيروت، ١٩٨٥).

☜ وكيع، محمد بن خلف بن حيان (ت: ٣٠٦ه/٩١٨م).
٥٧- اخبار القضاة، عالم الكتب (بيروت، د.ت).
☜ اليعقوبي، احمد بن يعقوب بن وهب بمواضع (ت: ٢٩٢ه/٩٠٤م).
٥٨- تاريخ اليعقوبي، تحقيق عبد الامير مهنا، منشورات مؤسسة الاعلى للمطبوعات (بيروت، ١٩٩٣).
☜ ابو يوسف، يعقوب بن ابراهيم (ت: ١٨٤ه/٧٩٩م).
٥٩- الخراج، دار المعرفة (بيروت، د.ت).

المراجع:

١- ابراهيم، ناجية عبد الله.
☜ ريف بغداد دراسة تاريخية لتنظيماته الادارية واحواله الاقتصادية، ٥٨٥-٦٥٦ه/١١٧٩-١٢٥٨م (بغداد، ١٩٨٨).
٢- الانباري، عبد الرزاق.
☜ منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية منذ نشأته حتى نهاية الدولة السلجوقية، الدار العربية للموسوعات (بيروت، ١٩٨٧).
٣- التنوخي، محمد.
☜ المعجم الذهبي (بيروت، ١٩٦٩).
٤- ابن بدران، عبد القادر.
☜ تهذيب تاريخ دمشق الكبير لثقة الدين ابي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دار المسيرة (بيروت، ١٩٧٩).
٥- حسن، حسن ابراهيم.
☜ تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل (بيروت، ١٩٩٦).
٦- الدوري، عبد العزيز.
☜ العصر العباسي الاول دراسة في التاريخ السياسي والاداري والمالي، دار الطليعة للطباعة والنشر (بيروت، ١٩٩٧).
٧- ذنون، عبد الواحد.
☜ العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي من الناحية السياسية والادارية من ٧٥-٩٥ه/٦٩٤-٧١٤م، طبع بمطابع جامعة الموصل (الموصل، ١٩٨٥).
٨- الزبيدي، محمد حسين.
☜ الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الاول الهجري، المطبعة العالمية (القاهرة، ١٩٧٠).
٩- الزحيلي، محمد.
☜ تاريخ القضاء في الاسلام، دار الفكر (دمشق، ١٩٩٥).
١٠- ابو زهرة، محمد.
☜ تاريخ المذاهب الاسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي (القاهرة، د.ت).
١١- زيدان، جرجي.
☜ التمدن الاسلامي، منشورات دار ومكتبة الحياة للطباعة والنشر (بيروت، ج.ت).
١٢- شريف، محمد بديع.
☜ الصراع بين الموالي والعرب بحث في حركة الموالي ونتائجها في الخلافة الشرقية، دار الكتاب العربي (مصر، ١٩٥٤).
١٣- شعبان، محمد عبد الحي محمد.
☜ صدر الاسلام والدولة الاموية ١٣٢ه، الاهلية للنشر والتوزيع (بيروت، ١٩٨٧).
١٤- شير، ادي.
☜ الالفاظ الفارسية المعربة، دار العرب للبستاني (القاهرة، ١٩٨٨).
١٥- صالح، خولة عيسى.
☜ الرقابة الادارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية، بيت الحكمة (بغداد، ٢٠٠١).
١٦- عبد الباقي، احمد.
☜ الاحوال المالية للدولة العربية الاسلامية في العصر العباسي، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة (د.م، د.ت).
١٧- العلي، صالح احمد.
☜ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري، دار الطليعة للطباعة والنشر (بيروت، ١٩٦٩).
☜ الخراج، في العراق في العهود الاسلامية، مطبعة المجمع العلمي العراقي (بغداد، ١٩٩٠).
١٨- فلهاوزن، يوليوس.

☜ تاريخ الدولة العربية من ظهور الاسلام الى نهاية الدولة الاموية، نقله عن الالمانية وعلق عليه محمد عبد الهادي ابو ريدة، راجع الترجمة حسين مؤنس، لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة، ١٩٦٨).
١٩- فلوتن، فان.
☜ السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني امية، ترجمة عن الفرنسية وعلق عليه حسن ابراهيم حسن ومحمد زكي ابراهيم، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة، ١٩٦٥).
٢٠- فوزي، عمر فاروق.
☜ تاريخ العراق في عهد الخلافة العربية الاسلامية (١-٦٥٦ه/٦٢٢م)، مكتبة النهضة (بغداد).
٢١- كرستنسن، ارثر.
☜ ايران في عهد الساسانيين، ترجمة يحيى الخشاب، راجعه عبد الوهاب عزام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر (بيروت، د.ت).
٢٢- الهراوي، عبد السميع سالم.
☜ لغة الادارة العامة في صدر الاسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د.م، ١٩٨٦).

الدوريات:

١- الدوري، عبد العزيز.
☜ نشوء الاصناف والحرف في الاسلام، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد الاول (بغداد، ١٩٥٩).